القراءات القرآنية

هل هي علم رواية أم علم دراية

إعداد

الأستاذ الدكتور حيدر فخري ميران

كلية الاداب/ جامعة بابل

haidarmeeran@yahoo.com

المقدمة

هذا بحث في أصول القراءات القرآنية أروح فيه تبيان طبيعة القراءة من حيث علمي الدراية والرواية، وهذا العلمان هما من مصطلحات علم الحديث، حيث يبحث الأول في طرق الحديث ومعرفة رجاله لتبيان صدق الحديث، أما الثاني فهو يعنى بنص الحديث المنقول تواتراً ، وهذان المصطلحان يجريان على النص القرآني من حيث النص وقرّاءه.

في البدء أودُّ أنْ أضع أمام القارئ الكريم مسألتين أجداها مهمة في تحديد مسار البحث ، وهاتان المسألتان تقعان في اتجاهين: الأول: يتعلق بالأسس الفكرية التي ينطلق منها الباحث، والثاني: الاسس التي ينطلق منها عنوان البحث.

أما الأول فيرغب الباحث ان يركز على أمرين : الأمر الاول: أني أأمن أنَّ القرآن واحد نزل على نبي واحد فهو كتاب الله وهو معجزة النبي محمد(صلى الله عليه واله). الأمر الثاني: أني أجرد النصّ من قائله لأنتزع فكرة التقديس والمقدس، والسبب وراء ذلك أننا لو سلمنا بصفة التقديس في حروفه فلا حاجة للبحث أو الغول في الكشف عن أسراره، ولنقطع الجدال في ذلك.

أما الثاني: فيروم الباحث تحقق مسألتين: الأولى: الفصل بين كلام الله(القرآن) وبين كلام النشر(القراءات) وتبيان ذلك أنَّ ما كان إجماعا عند القرَّاء يمثل كلام الله، وما كان في الخلاف فهو من كلام الناس ، وما كلام الله فيه إلا وجه من الوجوه السبعة. الثانية: الفصل في أحقية القرآن الذي بين أيدينا أ هو علم رواية أم علم دراية فما جرى على الحديث جرى على النص القرآني، وأخصُّ ههنا النصّ المتواتر عبر رجالاته، والثاني طرق ضبطه من قبل القرَّاء ومناهجهم من ذلك الضبط.

...هذا ولله الحمد من قبل ومن بعد...

القراءة القرآنية:

هذا المصطلح وأن تعددت مفاهيمه إلا أنها تدور على موضوع واحد، وهو: (العلم الذي يُعنى بكيفية أداء كلمات القرآن الكريم، واختلافها معزواً إلى ناقله)[1]. وموضوعة كلمات القرآن من حيث أحوال نطقها وكيفية أدائها، واستمدادها من الأقوال الصحيحة المتواترة عن علماء القراءات الموصولة إلى شخص الرسول الكريم[2]. والفرق بينها وبين القرآن أنَّ القراءة في المختلف، والقرآن يكون في المتفق . وعلاقة القرآن من القراءة كالعلاقة بين العام والخاص أو الكل من الجزء. يقول الزركشي: (وَاعْلَمْ أَنَّ الْقُرْآنَ وَالْقِرَاءَاتِ حَقِيقَتَانِ مُتَغَايِرَتَانِ فَالْقُرْآنُ هُوَ الْوَحْيُ الْمُنَزَّلُ عَلَى مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلْبَيَانِ وَالْإِعْجَازِ وَالْقِرَاءَاتُ هِيَ اخْتِلَافُ أَلْفَاظِ الْوَحْيِ الْمَذْكُورِ فِي كَتَبَةِ الْحُرُوفِ أَوْ كَيْفِيّتِهَا مِنْ تَخْفِيفٍ وَتَثْقِيلٍ وَغَيْرِهِمَا)[3].

أول من أسس لسلوك هذا المصطلح هو النبي محمد (صلوات الله عليه وآله) في موطنين: الأول: حال قراءته للقرآن لاصحابه وما قرأه الاصحاب على النبي بتعدد صوره. والثاني: وقع ضمناً في موضوعة الأحرف السبعة، وقد عبّر عنه المتأخرون أن القراءات تمثل وجها من وجوه الأحرف السبعة، فهو انتساب من باب الجزء إلى الكل.

هذا هو المشهور من رواة الحديث الذي لا يمكن إنكاره، وهذا مالا يوفر لنا صورة واضحة لقراءة واحدة في مصحف واحد، فالأحاديث جميعها تدعوا إلى قراءته بأيّ منهاج يراه المسلمون شافياً كافياً مع اعتماد الأصل في قراءة جبرائيل على النبي في حرف واحد . وما ورد من قراءات أخريات هي إجازة ورغبة من شخص النبي محمد (ε) تيسيراً وتسهيلاً للناس.

وعلى الرغم من ذلك أنَّنا نواجه مصطلحاً لم يتفق علماء العربية على معناه ومبناه ليظل مصطلح (الأحرف السبعة) خاضعاً لاجتهادات المرجعيات الفكرية في توجيه النص القرآني، نذكر منها: إنَّ الْمُرَادَ بِهَا الْأَوْجُهُ الَّتِي يَقَعُ فيها التَّغَايُرُ: فَأَوَّلُهَا مَا يَتَغَيَّرُ حَرَكَتُهُ وَلَا يزول معناه وصورته مثل: (وَلا يُضَارَّ كَاتِبٌ)[4] بِالْفَتْحِ وَالرَّفْعِ وَثَانِيهَا مَا يَتَغَيَّرُ بِالْفِعْلِ مِثْلُ: (بَاعَدَ) و(بَاعِدْ) بِلَفْظِ الْمَاضِي وَالطَّلَبِ وَثَالِثُهَا مَا يَتَغَيَّرُ بِالنَّقْطِ مثل: (نُنْشِزُهَا)[5] و(نَنْشُرُهَا) وَرَابِعُهَا مَا يَتَغَيَّرُ بِإِبْدَالِ حَرْفٍ قَرِيبِ الْمَخْرَجِ مثل: (طَلْحٍ مَّنْضُودٍ)[6]، وَ(طَلْعٍ) وَخَامِسُهَا مَا يَتَغَيَّرُ بِالتَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ مِثْلُ: (وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ)[7]، وَ(سَكْرَةُ الْحَقِّ بِالْمَوْتِ). وَسَادِسُهَا مَا يَتَغَيَّرُ بِزِيَادَةٍ أَوْ نُقْصَانٍ مِثْلَ: (وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى)[8]، و(الذكر وَالْأُنْثَى)، وَسَابِعُهَا مَا يَتَغَيَّرُ بِإِبْدَالِ كَلِمَةٍ بِأُخْرَى مِثْلُ:(كَالْعِهْنِ الْمَنْفُوشِ)[9] وَ(كَالصُّوفِ الْمَنْفُوشِ) [10]. وقد ذكر أَبُو الْفَضْلِ الرَّازِيُّ هذا المعنى في تحديد هذه الأحرف بالمفاهيم الآتية:[11]:

---

(1) منجد المقرئين ومرشد الطالبين: 3.
(2) مقدمات في علم القراءات: 48.
(3) البرهان في علوم القران: 318/1.
(4) البقرة /282.
(5) البقرة /259.
(6) الواقعة/29.
(7) ق/19.
(8) الليل/3.
(9) القارعة/5.
(10) الإتقان في علوم القرآن: 166/1.
(11) لطائف الاشارات لفنون القراءات :77، الإتقان في علوم القرآن: 164/1.

الْأَوَّلُ: اخْتِلَافُ الْأَسْمَاءِ مِنْ إِفْرَادٍ وَتَثْنِيَةٍ وَجَمْعٍ وتذكير وتأنيث.

الثاني: اخْتِلَافُ تَصْرِيفِ الْأَفْعَالِ مِنْ مَاضٍ وَمُضَارِعٍ وَأَمْرٍ. والأسناد إلى المذكر والمؤنث، والمتكلم والمخاطب، والفاعل والمفعول به.

الثَّالِثُ: وُجُوهُ الْإِعْرَابِ.

الرَّابِعُ: النَّقْصُ وَالزِّيَادَةُ.

الْخَامِسُ: التَّقْدِيمُ وَالتَّأْخِيرُ.

السَّادِسُ: القلب الْإِبْدَالُ. في كلمة بأخرى، وفي حرف بآخر.

السَّابِعُ: اخْتِلَافُ اللُّغَاتِ كَالْفَتْحِ وَالْإِمَالَةِ، وَالتَّرْقِيقِ وَالتَّفْخِيمِ، وَالْإِدْغَامِ وَالْإِظْهَارِ وَنَحْوِ ذَلِكَ.

ًقَالَ بَعْضُهُمْ: الْمُرَادُ بِهَا كَيْفِيَّةُ النُّطْقِ بِالتِّلَاوَةِ مِنْ إِدْغَامٍ وَإِظْهَارٍ وَتَفْخِيمٍ وَتَرْقِيقٍ وَإِمَالَةٍ وَإِشْبَاعٍ وَمَدٍّ وَقَصْرٍ وتشديد وتخفيف وتليين وتحقيق. وَهَذَا هُوَ الْقَوْلُ السَّابِعُ[1].

وهناك الكثيرُ من الآراء حتى وصَلَتْ معانيها إلى خمسة وثلاثين معنًى[2]. وازدادت إلى الأربعين عند بعضهم[3]، وهو أمر لا طائل لذكره ههنا ، فلمجرد التمعن في تلك الآراء نجدها لا تنضوي تحت أي سند علمي أو نصّ تطمئن له النفس، فأضحت الآراء ذات طبيعة انتقائية أو انطباعية لا تجري على القرآن كله أو تستوعب - على أقل تقدير - وجهاً من المصطلح نفسه. فـالعلماء مختلفون في تفسير معنى الأحرف السبعة، وآراؤهم متباعدة متباينة، وجميع الاحتمالات ممكنة عند التأويل أو التفسير. لكنَّ تلك الآراء يمكن جمعها على المحاور الآتية[4]:

الأول: إنَّ الأحرف هي اللغات أو اللهجات التي نزل بها القرآن من أمثال: (قريش، هذيل، تميم، ثقيف، هوازن، سعد بن بكر، كنانة، أزد، ربيعة، سعد بن بكر. قال أبو حاتم السجستاني: (نزل بلغة قريش وهذيل وتيم والازد وربيعة وسعد بن بكر)[5]. وليس المراد ههنا أنَّ كل كلمة تُقرأ على سبع لغات ، بل اللغات السبعُ مُفَرَّقَةٌ فيه، فبعضه بلغة قريش وبعضُه بلغة هذيل، وبعضُه بلغة هوازن ، وبعضُه بلغة اليمن وغيرهم[6]. وقد عُقِّبَ أنَّ لغات العرب أكثر من سبعة فأجيب: إنما يُراد أفصحها[7].

الثاني: الأوجه المعنوية التي نزل بها القرآن، لكنهم اختلفوا في تعيينها وحصرها. كالحلال والحرام، المحكم والمتشابه، الوعد والوعيد، الناسخ والمنسوخ، الأمثال والاحتجاج.

ويبدو أن المتأخرين حاولوا تقريب الأمر، ورجحوا أنْ يكونَ المرادُ منها تعدد الأحرف لتيسير الأداء القرآني على العرب، بحيث تتمكن القبائل العربية المختلفة من القراءة باللغة التي تستطيع النطق بها بوصف اللغة نظاماً خاصاً لها كـ(التفخيم، والإمالة، والإظهار، والإدغام، والهمز، وغيرها)، مما خصّتْ به لهجة دون أخرى تحمل القرَّاء إلى سياقها بلغة القرآن، لئلا يكلف النبيُّ المسلمَ بما لا يطيق، وشريطة ألّا يؤدي ذلك إلى تغيير في المعنى. فالأداء اللفظي تحكمه

---

(1) الإتقان في علوم القرآن: 164/1.
(2) الإتقان في علوم القرآن: 164/1، مناهل العرفان في علوم القران: 178، محاضرات في علوم القران: 109.
(3) البرهان في علوم القران: 213/1-227، مناهل العرفان في علوم القران: 169، المدخل الى علوم القران: 18.
(4) علم القراءآت : نشأته-أطواره-أثره في العلوم الشرعية: 19-23.
(5) المرشد الوجيز: 94.
(6) غريب الحديث:642/2-643.
(7) لطائف الاشارات: 67.

استعدادات موروثة، وقابليات فطرية سليمة، مع التشديد على سلامة النص القرآني ومعناه[1]. وهذا مما يصعب تحقيقه كما سنراه في صفحات هذا الكتاب.

لكن بالرغم من هذا التعدد في المفاهيم إلا أنَّ هناك موقفاً ثابتاً يَكَادُ يُجْمعُ عليها المعنيون في تأريخ القرآن وهو: إنَّ الأحرفَ السبعة ليس المراد منها القراءات السبع. محاولين اللجوء إلى معاني قد تبدو أكثر بعداً من هذا المعنى القريب، وقد تبنى هذا المفهوم جمهور كبير من القرّاء والمفسرين، فما عمله الخليفة الثالث في جمع القرآن ما هو إلا وجه من الوجوه السبعة على حد زعمهم[2]، وما عُرِفَ من بعد من القراءات إنّما سوغها خلو الخط من حروف الإعراب أو الإعجام، فكانت هناك فسحة للقارئ أن يقرأ كما يراه في ضوء صحة الرواية أو ما يسمى بالسند من تواتر الصحيح الذي عليه الإجماع؛ لأنّ (المصحف كتب على حرف واحد، وخطه محتمل لأكثر من حرف. إذ لم يكن منقوطاً، ولا مضبوطاً. فذلك الاحتمال الذي احتمل الخط هو من الستة الأحرف الباقية)[3].

قال مكي القيسي: (فأما من ظنَّ أن قراءة كل واحد من هؤلاء القرّاء، كنافع وعاصم وأبي عمرو، أحد الحروف السبعة التي نص النبي (ε) عليها، فذلك منه غلط عظيم؛ لأنَّ فيه إبطالاً أنْ يكونَ ترك العمل بشيء من الأحرف السبعة، وأن يكون عثمان ما أفاد فائدة. بما صنع من حمل الناس على مصحف واحد وحرف واحد. ويجب منه أن يكون ما لم يقرأ به هؤلاء السبعة متروكاً، إذْ قَدْ استولوا على السبعة الأحرف عنده، فما خرج عن قراءتهم فليس من السبعة عنده) [4].

وعليه - فإنَّ القراءة عن طريق القُرَّاء أمر أجمع عليه المسلمون في صحة قراءاتهم وكل ما قرأوه هو جزء من الأحرف التي أجازها الرسول الكريم[5]. وَقَدْ بَيَّنَ الطَّبَرِيُّ أَنَّ اخْتِلَافَ الْقُرَّاءِ إِنَّمَا هُوَ كُلُّهُ حَرْفٌ وَاحِدٌ مِنَ الْأَحْرُفِ السَّبْعَةِ الَّتِي نَزَلَ بِهَا الْقُرْآنُ وَهُوَ الْحَرْفُ الَّذِي كَتَبَ عُثْمَانُ عَلَيْهِ الْمُصْحَفَ[6].

صفوة القول في هذا المذهب: إنَّ في كتاب الله قراءاتٍ وأوجهاً سمحت للقُرَّاء من بَعْد القراءة على سبع أو عشر أو أكثر، وإنما هذا التعدد اعتمد في أصل مصحف عثمان غير المنقط مما سمح للتعدد في الإعراب والإعجام. (فأما قول الناس: قرأ فلان بالأحرف السبعة، فمعناه أنَّ قراءة كل إمام تسمى حرفاً، كما يقال: قرأ بحرف نافع، وبحرف أُبي، وبحرف ابن مسعود، وكذلك قراءة كل إمام تسمى حرفاً، فهي أكثر من سبعمائة حرف لو عددنا الأئمة الذين نقلت عنهم القراءة من الصحابة فمن بعدهم. فليس المراد بقولك: قرأ فلان بالأحرف السبعة هي التي نص عليها رسول الله (ε) هذا شيء لم يتأوَّلْهُ أحدٌ، ولا تعاطاه أحدٌ، ولا يقدر على ذلك) [7].

هذا هو المشهور عند علماء العربية. لكن ثمة رأي آخر نستشفه من المعاندين والرافضين له (وَهُوَ أَضْعَفُهَا أَنَّ الْمُرَادَ سَبْعُ قِرَاءَاتٍ وَحُكِيَ عَنِ الْخَلِيلِ بْنِ أَحْمَدَ وَالْحَرْفُ هَاهُنَا الْقِرَاءَةُ) [8].قال القسطلاني: (هذا القول أضعف الوجوه فقد بّيَّنَ الطبريُّ وغيرُه أنَّ اختلاف القرَّاء إنما هو حرف

---

(1) المدخل الى علوم القران الكريم: 18.
(2) مناهل العرفان في علوم القران: 168، دراسات في علوم القران(فهد الرومي): 88.
(3) الإبانة في معاني القراءات: 34.
(4) الإبانة في معاني القراءات: 36.
(5) الإبانة في معاني القراءات: 32.
(6) جامع البيان في تفسير القرآن: 49/1، البرهان في علوم القرآن: 214/1.
(7) الإبانة عن معاني القراءات: 41.
(8) البرهان في علوم القران: 214/1، المدخل الى علوم القرآن الكريم: 18.

واحد من الأحرف السبعة) [1]. وتعقب بأنه لا يوجد في القرآن كلمة تقرأ على سبعة أوجه إلا القليل نحو (فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ) [2]، وأجيب بأن المراد إنَّ كل كلمة تقرأ بوجه أو وجهين أو ثلاثة أو أكثر إلى سبعة[3]. على الرغم من ذلك فقد أنكر أكثر العلماء أن معنى سبعة أحرف: سبع لغات؛ لأنه من كانت لغته شيئًا قد حَمَلَ عليها لم ينكر عليه[4].

هذا الرأي لم أقفْ عليه من خلال آثار الخليل بن أحمد إنّما بقى محكياً ومتواتراً في كتب (علوم القران)، فكان التحقق من صحته أمراً عصياً، لكن من جملة المفاهيم التي ينطلق منها الخليل بن أحمد في موضوعة الحرف بوصفه أوَّلَ من اهتم به صوتياً عند مقدمة كتابه (العين) حين أنتج نظاماً دقيقاً في تعقب الكلمات، وهو النظام الذي اتبعه جمهور كبير من المعجميين. كما أنّه راعى رسمه الذي انطلقت منه القراءات القرآنية من نقط الاعجام، فلولاه لكانت الكلمات عصية القراءة والإفهام، فهو قد مايز بين المشابهات في النقاط. والأهم من ذلك: إنَّ الخليل هو من وضع الحركات القصار من فتح وضم وكسر وتنوين في آخر الحرف كدليل إعراب ودليل معنى.

هذا التوجه في فكر الخليل من الرعاية للحرف والكلمات تفصح عن وعي متزنٍ، وتفسير يضرب في عمق الفصاحة، يقول د. محمد حبش: (وأحب هنا أن أوضح رأي العلاّمة الجليل الخليل بن أحمد الفراهيدي، فهو بلا ريب إمام العربية وحجة النحاة، ولاشك أن انفراده بالرأي هنا لم ينتج من قلة إحاطة أو تدبر، ومثله لا يقول الرأي بلا استبصار، وانفراد مثله برأي لا يلزم منه وصف الرأي بالشذوذ أو الوهن! وغير غائب عن البال أن الخليل بن أحمد الفراهيدي الذي توفي عام 170هـ لم يدرك عصر تسبيع القراءات، حيث لم تشتهر عبارة القراءات السبع إلا أيام ابن مجاهد، وهو الذي توفي عام 324هـ)[5].

لذا فإنَّ سيران مفهوم الأحرف السبعة يطابق ما اشتمل عليه مفهومها جملة من خلاف لهجي ومعنوي ولفظي تبناه قُرَّاء المصاحف ، ولا يعني أنَّ هذا القارئ كان يحمل وجهاً لحرفٍ من الأحرف وإنما يشمل الحروف السبعة جميعها التي أسسنا لها في مفهوم المعنيين بالدرس القرآني، وهذا مدعاة إلى أنَّ جميع القُرَّار من سبعة وعشر وغيرها شملت نظراتهم تلك الحروف. ويكون مفهوم الخليل للأحرف السبعة كقراءات تسري عليها وعلى غيرها ما دام أنها شملت ذاك الانحراف عن أصل النصّ القرآني ذي الوجه الواحد النازل من السماء. ودفعاً لمن أضعف قول الخليل فإني أسجل بعض الملاحظات:

1.لم يُحَدَّدْ مفهوم واضح من المراد من الأحرف السبعة وجميع ما طرح يدور عن القراءات السبع المتواترة، كأنَّ الأحرف نظامٌ لغويّ كبيرٌ استقى بعضه المتأخرون، ولكل وجهته في اللهجات أو الإعراب.

2.لم يصور القرّاء الوجه الأوحد في مصحف عثمان بل يبالغ بعضهم: إنّ مصحفه فيه كل القراءات؟!! لـ(انَّ هَذِهِ الْأَحْرُفَ السَّبْعَةَ ظَهَرَتْ وَاسْتَفَاضَتْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ (ρ) وَضَبَطَهَا عَنْهُ الْأَئِمَّةُ وَأَثْبَتَهَا عُثْمَانُ وَالصَّحَابَةُ فِي الْمُصْحَفِ)[6].

---

(1)مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: 302/7.
(2) الإسراء/23.
(3) لطائف الاشارات: 69، مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: 302/7.
(4) التوضيح لشرح الجامع الصحيح: 566/33.
(5) القراءات المتواترة وأثرها في الرسم القرآني والأحكام الشرعي: 36.
(6) البرهان في علوم القران: 223/1.

3.إذا كان مفهوم العلماء يخص القراءة المتعددة مما يقع في الحروف الخالية من الإعجام، فإن الخليل هو صاحبها، وهو أعلم ما تراه الدلالات من التغيير الحركي، فهو إمام النحاة وشيخ العربية. وهو نفسه واضع التفريق لما شابه رسمها.

4.لقد أجمع القراء بسلامة الإقراء بالحروف فما الضير أنْ يكون تفسير الأحرف السبعة بقراءاتها من دون تخصيص لقارئ هنا أو هناك، لا سيما أنّ القرَّاء الاوائل لم يكتفوا بمرجع واحد، إنما تعددت المراجع للتابعين بعد الطبقة الأولى. (كما سيتبين لاحقا).

5.قراءة عثمان كانت القراءة الخالصة مما اختلف فيه الناس وهي جامعة شاملة للأحرف السبعة، وما قرئ عنها من قراءات هي سبع كذلك لأصل النظام المختلف فيه . وهذا هو الصواب الذي قدمه الخليل.

أقول: إنَّ الخليل (رحمه الله) لم يكن يعني بالطبع هذه القراءات السبع التي تظاهر العلماء على اعتمادها وإقرارها بدءاً من القرن الرابع الهجري، إنما يريد أن ثمة سبع قراءات قرأ بها النبي (ε) وتلقاها عنه أصحابه، ومن بعدهم أئمة السلف. وهي تنتمي إلى أمهات قواعدية لم يتيسر من يجمعها بعد ـ أي في زمن الخليل ـ وأنها لدى جمعها وضبطها ترتد إلى سبعة مناهج، على وفق حديث النبي (ε): إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف[1].

يقول د. محمد بكر اسماعيل: (القول السابع: وهو أن الأحرف السبعة هي حروف سبعة يقع فيها التغاير بين قراءة وأخرى, فهو القول الصحيح الجامع لكلِّ ما تقدَّم من الأحاديث الصحيحة، والموافق للأصول الخمسة التي استنبطها العلماء منها، والذي لا يلحقه اعتراض فيما أرى، ولا يتوجَّه إلى المسلمين فيه أيِّ اتهام. كما أنه يعتمد على الاستقراء التامِّ لمرجع اختلاف القراءات, ويتمشَّى مع بقاء الأحرف السبعة إلى اليوم، وهذا القول ذهب إليه في جملته فحول من العلماء، على رأسهم أبو الفضل الرازي , وتبعه فيه أو قاربه كل القرب ابن قتيبة، وابن الجزري، والقاضي ابن الطيب)[2].

قُرَّاء القرآن

يمثل رجالات الإقراء في الصدر الأول من الاسلام، وهؤلاء تناوبت قراءاتهم عن النبي (ε) بأكثر من صورة بصفته أوَّل رجال الإقراء ، فهو مؤسسها أداءً وسماعاً من مقرئي القرآن، ولكي يجتاز القارئ صحة قراءته لابد أنْ يعرضها عليه، فيجد الإجازة منه بعد التصويب إنْ ثَبَتَ ما يخالف معناه، أو ما اعْوَجَّ في لفظ مبناه، فالإعرابُ دليلُه والكلماتُ نغماتُه. وهؤلاء القُرَّاء الأوائل عُبِّرَ عَنْهم بـ(قُرّاء الطبقة الأولى).

هؤلاء جميعاً قرأوا بما قرأه النبي وأجازه، فأسسوا بذلك قاعدة الإقراء للصحابة من الطبقة الثانية أو التابعين من الطبقة الثالثة، وكل واحد من الطبقتين الأخيرتين إما قَرَأَ أصالة عن الأُولى، أو عَرَضَاً من كليهما. فنجد القارئ يَقرأُ على أكثر من أستاذ، بل تجد الأُستاذ نفسه أحياناً هو الطالب، كما قَرأَ زيدُ بنُ ثابت~ وهو من رجال الطبقة الأولى على الإمام علي بن أبي طالبυ، ثم قرأ بالوقت نفسه عند عبد الله بن عباس~ من رجال الطبقة الثانية مع أن كُلاً من زيد بن ثابت وابن عباس قد تتلمذا عند أمير المؤمنين علي بن أبي طالبυ. وأولئك القرَّاء هم:

---

(1) القراءات المتواترة وأثرها في اللغة العربية: 11.
(2) دراسات في علوم القران: 83.

1. عثمان بن عفان (ت-32هـ)[1]: قرأ عليه: المغيرة بن أبي شهاب(ت-91هـ)[2].

2.علي بن أبي طالب (ت-40هـ)[3]: قرأ عليه: زيد بن ثابت بن الضحـاك(ت-45هـ). وأبو الاسود الدؤلي (ت-69هـ)[4]، وعبد الله بـن عباس (ت-70هـ)[5] وعبد الله بـن حبيب (ت-74هـ)[6].

3.أُبي بن كعب (ت-20هـ) [7]: قرأ عليه: أبو هريرة (ت-57هـ) [8]، وعبد الله بـن السائب (ت-70هـ) [9]، وابن عباس، وأبو عبد الرحمن السلمي[10]، وعبد الله بن عيـاش (ت-70هـ)[11]، وأبو العالية الرباحي(ت-90هـ)[12].

4.عبد الله بن مسعود (ت-32هـ)[13]: قرأ عليه: علقمة بن قيس النخعي (ت-62هـ)[14]، ومسروق بن الاجدع (ت-63هـ) [15]، وأبو عبد الرحمن السلمي، والأسود بن يزيد النخعي (ت-75هـ)[1]، وزِرُّ بْنُ حُبَيْشٍ (ت-82هـ)[2].

([1])قرأ عليه المغيرة بن أبي شهاب المخزومي، ويقال: قرأ عليه ابن عامر وليس بشيء إنما قرأ على المغيرة عنه ، وحدث عنه بنوه أبان وعمرو وسعيد ، وابن عباس وعبدالله بن عمر بن الخطاب وأنس بن مالك ψ وأبو عبد الرحمن السلمي والأحنف بن قيس وطارق بن شهاب وخلق كثير . ينظر: معرفة القراء الكبار: 24، صفوة الصفوة:154/1.

(2) قرأ عليه: عبد الله بن عامر اليحصبي، ولا يكاد يعرف إلا من قراءة ابن عامر عليه، ونقل عن ابن عامر فيما رواه ابن عساكر: (أنا قرأت عن المغيرة عن عثمان). وقال الطبري: (وهذا غير معروف لانا لا نعلم أحداً ادعى إنه قرأ على عثمان). ينظر: تاريخ دمشق: 372/65، معرفة القراء الكبار: 25.

(3) فضائله أكبر من أن تحصى، وأعظم من أن تستقصى معارفه، قال السلمي: (ما رأيت ابن انثى أقرأ لكتاب الله تعالى من علي). غاية النهاية: 483/1.

(4) هو ظالم بن عمرو واضع النحو بإشارة من علي (υ)، وهو قاضي البصرة، ثقة جليل، وعالم العربية، قرأ عليه: ولده حرب، ويحيى بن يعمر، وعبد الله بن بريدة. معرفة القراء الكبار: 31.

(5)الْحَبْرُ الْبَحْرُ أَبُو الْعَبَّاسِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسِ ابْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ بْنِ هَاشِمٍ ابْنُ عَمِّ ، رَوَى عَنِ: النَّبِيِّ ρ، وَأَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرَ، وَعُثْمَانَ، وَعَلِيٍّ، وَأُبَيٍّ، وَطَائِفَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ. رَوَى عَنْهُ: أَنَسٌ، وَابْنُهُ عَلِيٌّ، وكُرَيب، وعِكرمة، ومقسم، وأبو معبد نافذ ، وَدَفِيفٌ، وَمُجَاهِدٌ، وَطَاوُسٌ، وَعَطَاءٌ، وَعُرْوَةُ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ ، وَالْقَاسِمُ، وَأَبُو الشَّعْثَاءِ، وَأَبُو الْعَالِيَةِ، وَالشَّعْبِيُّ، وَأَبُو رَجَاءٍ الْعُطَارِدِيُّ، وَعَطَاءُ بْنُ يَسَارٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ، وَالْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ، وَابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ، وَمَيْمُونُ بْنُ مِهْرَانَ، وَالضَّحَّاكُ، وَشَهْرُ بْنُ حَوْشَبٍ، وَخَلْقٌ سِوَاهُمْ. تاريخ الاسلام: 151/5، معرفة القراء الكبار: 22-23.

([6])أبو عبد الرحمن السلمي الكوفي عبد الله بن حبيب بن ربيعة، مقرىء الْكُوفَة بلا مُدَافَعة ، سمع عثمان، وعليا، وابن مسعود، وحذيفة، وغيرهم. روى عنه سعيد بن جبير، وإبراهيم النخعي، وعَلْقَمَة بْن مَرْثَد، وعطاء بْن السّائب، وإسماعيل السُّدّيّ. وغيرهم. وأقرأ القرآن الناس أربعين سنة، تاريخ الاسلام:276/5 -577. معرفة القراء الكبار: 27.

(7)أبو المنذر الأنصاري ψأقرأ الأمة وسيد القراء بالاستحقاق ، عرض القرآن على النبي ρ وأخذ عنه القراءة: ابن عباس وأبو هريرة وعبد الله بن السائب وعبدالله بن عياش بن أبي ربيعة وأبو عبد الرحمن السلمي . وحدث عنه سويد بن غفلة وعبد الرحمن بن أبزى وأبو المهلب وآخرون. معرفة القراء الكبار: 13- 14، غاية النهاية: 34/1.

(8) هو عبد الله بن صخر الدوسي الحافظ، وقيل: عبد الرحمن، اسمه بالجاهلية عبد شمس أسلم سنة سبع . قرأ القرآن على أبي بن كعب، وكان إماماً مفتياً فقيها صالحاً حسن الأخلاق متواضعاً محبباً إلى الأمة. روى عنه: سعيد بن المسيب، وأبو سلمة بن عبد الرحمن، وعبيد الله بن عبد الله، وأبو صالح السمان، وأبو حازم الأشجعي، وعروة، وابن سيرين، وهمام وغيرهم. معرفة القراء الكبار: 21/ غاية النهاية: 334/1.

(9) أَبُو السَّائِبِ وَيُقَالُ: أَبُو عَبْدِ الرحمن المخزومي، المكّي، قَارِئُ أَهْلِ مَكَّةَ. لَهُ صُحْبَةٌ وَرِوَايَةٌ. روى عَنْهُ: ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ، وَعَطَاءٌ، وَمُجَاهِدٌ، وَسِبْطُهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادِ بْنِ جَعْفَرٍ، وَآخَرُونَ. قَرَأَ عَلَى أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ .وَقَرَأَ عَلَيْهِ: مُجَاهِدٌ، وَغَيْرُهُ، وَآخِرُ مِنْ رَوَى عَنْهُ الْقُرْآنَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ كَثِيرٍ. البداية والنهاية: 362/8، تاريخ الاسلام: 146/5،غاية النهاية: 367/1.

(10) أبو عبد الرحمن السلمي عبد الله بن حبيب بن ربيعة الضرير مقرى الكوفة، ولد في حياة النبي، ولأبيه صحبة إليه انتهت القراءة تجويدًا وضبطًا. توفي سنة (74ه). غاية النهاية: 413/1.

(11) أبو الحارث المخزومي، قرأ عليه: أبو جعفر يزيد بن القعقاع، ويزيد بن رومان، وشيبة بن نصاح، ومسلم بن جندب، وعبد الرحمن بن هرمز. ينظر: معرفة القراء الكبار:30.

(12) هو أبو العالية الرباحي، رفيع بن مهران البصري الفقيه المقرئ، كان إماماً في القرآن والتفسير والعلم والعمل، قرأ عليه شعيب بن الحبحاب، والربيع بن أنس، والأعمش، وروى عنه: خالد الحذاء، وعاصم الأحول. ينظر: مشاهير ابن حبان:90، تذكرة الحافظ: 61/1.

(13) أبو عبد الرحمن الهذلي المكي عرض القران على النبي(ε)، وعرض عليه: تميم بن حذلم، والحارث بن قيس، وعبيد بن قيس، وعبيد بن نضلة، وعبيدة السلماني، وعمرو بن شرحبيل، وأبو عمر الشيباني، وزيد بن وهب. ينظر: معرفة القراء الكبار: 15-16،غاية النهاية: 409/1.

(14) هو أبو شبل النخعي ، عم الاسود بن زيد، وخال ابراهيم النخعي، قرا عليه: يحيى بن وثاب، وابو اسحاق السبيعي، وعبيد بن نضلة، وابراهيم بن يزيد النخعي. معرفة القراء الكبار: 26.

(15) أبو هشام الهمداني الكوفي أخذ القراءة عن ابن مسعود عرضا، قرا عليه: يحيى بن وثاب. ينظر: الطبقات الكبرى: 138/6، تاريخ اسماء الثقات: 426/1، غاية النهاية: 258/2.

5. زيد بن ثابت بن الضحاك[3]: قرأ عليه: أبو هريرة، وابن عباس، وأبو عبد الرحمن السلمي، وأبو العالية الرباحي.
6.أبو موسى الاشعري (ت-44هـ)[4]: قرأ عليه: حطَّان الرقاشي(ت-80هـ)[5]، وأبو رجاء العطاردي (ت-105هـ)[6]، وأبو شيخ الهنائي(ت-101هـ).
7. عويمر بن زيد (ت-31هـ)[7]: قرأ عليه: ابن عامر(ت-118هـ)[8]، وخُلَيْد بن سعد[9]، وخالد بن معدان (ت-105هـ)[10]، وراشد بن سعد(ت-108هـ)[11].

هؤلاء الصحابة والتابعين من الطبقتين الأولى والثانية هم الأساس الذي تواترت من بعدهم القراءات بعد أن أفضى النبي الأكرم شرعيتها بعد إجازتها لأعلام الطبقة الأولى قرّاء أو كُتَّاب ممن فرض عليهم جمع القرآن وكتابته، وعند التمعن في رجال الطبقة الثانية نلحظ أنّ القارئ لا يكتفي بمرجعية الإقراء الواحدة، فنراه ينتقل من شيخ إلى آخر قارئاً وراوياً ،ومن ثم يصبح معلماً بالقراءات راوياً بأكثر من رافد من روافد القُرّاء موضحاً سند الرواية لكل قارئ.

من أولئك القرّاء هو أبو عبد الرحمن عبد الله بن حبيب السلمي الذي قرأ على علي بن أبي طالب_ وهو مشربه الأول، ثم قرأ على أُبي بن كعب، ثم على ابن مسعود، وختم الإقراء عند زيد بن ثابت بن الضحاك وهو تلميذ الإمام علي، فكان زيد مقرئاً عن علي وقارئاً على ابن عباس والسلمي. واذا كان الإمامُ علي على رأس الإقراء في الطبقة الأولى، فإن أبا عبد الرحمن السلمي على رأس الثانية. وبه يرجع الأصل في قراءة القرآن اليوم.

أما قرّاء الطبقة الثالثة فيلحظ من خلال ترجمات الطبقة الثانية أن أفرادها من القرّاء أخذوا جانب التخصص لهذا القارئ أو الالتزام به وبما يَقْرَأ رافعاً سنده إلى شخص النبي محمد(ρ)، وهو أمرٌ على الرغم من شيوعه لكنه لا يكون قاعدة ثابتة. فهذا يحيى بن وثاب قد قَرَأَ عن أبي عبد الرحمن السلمي، وعلقمة بن قيس النخعي، ومسروق بن الأجدع، والأسود بن يزيد النخعي، وزِرُّ بْنُ حُبَيْشٍ. وكان عاصمٌ يَقَرأ على: أبي عبد الرحمن السلمي لكن لا يمنع أن نجد له مجالسة عند زِرّ بن حُبَيْش، ومثله أبو إسحاق السبيعي الذي قَرَأَ على: علقمة بن قيس النخعي، والأسود بن يزيد، وزِرِّ بْنِ حُبَيْشٍ كذلك.

---

(1) ابو عمرو النخعي الكوفي الامام الجليل، من كبار أصحاب ابن مسعود، وكان رأساً في العلم والعمل، قرأ عليه: يحيى بن وثاب، وإبراهيم النخعي، وأبو إسحاق السبيعي. معرفة القراء الكبار: 26.
(2) أبو مريم الأَسَدِيُّ ، وهو من كبار التابعين. عرض عليه: عاصم، سليمان الاعمش، وابو اسحاق السبيعي، ويحيى بن وثاب. ينظر: الطبقات الكبرى: 161/6.
(3) أبو سعيد الانصاري الخزرجي، جمع القران على عهد رسول الله، وجمعه في صحف لأبي بكر، ثم تولى كتابة مصحف عثمان. اتبع قراءة علي ولم يخالفه في شيء إلا في التابوت، كان زيد يقرؤها بالهاء، وعلي بالتاء. ينظر: معرفة القراء الكبار: 18، غاية النهاية: 296/1.
(4) هو عبد الله بن قيس بن سليم بن حضار الأشعري اليماني، حفظ القران والعلم، وكان من أطيب الناس صوتاً، روى عنه بنوه أبو بكر، وأبو بردة، وموسى، وإبراهيم، وربعي بن حراش، وزهدم الجرمي، وسعيد بن المسيب. ينظر: معرفة القراء الكبار: 18-19، غاية النهاية: 396/1.
(5) هو حطّان بن عبد الله الرقّاشي تابعيّ جليل بصريّ أزدي، روى عَن عليّ وَأبي مُوسَى وَجَمَاعَة من الصَّحابة سمع مِنْهُ الْحسن وَيُونُس وَابْن جُبَير. قرأ عليه: الحسن البصري. تُوفِّي (ت-80ه). ينظر: الوافي بالوفيات: 61/13.
(6) هو عمران بن تميم أخذ القراءة عن ابن عباس، وتلقن القرآن من أبي موسى الأشعري، قرأ عليه: أبو الأشهب العطاردي. ينظر: الطبقات الكبرى: 99/7، معرفة القراء الكبار: 31.
(7) هو أبو الدرداء عويمر بن زيد ويقال: ابن عبد الله ويقال ابن ثعلبة ويقال: ابن عامر الأنصاري الخزرجي، كان ممن جمع القران على عهد النبي (ρ) تُوُفِّيَ أبو الدَّرداء قبل عُثمان بسَنَة. التاريخ الكبير: 76/7، سير اعلام النبلاء: 14/4.
(8) هو أبو عمران عبد الله بن عامر اليحصبي، من رجال الطبقة الثالثة من القراء، قرأ عن أبي معاذ، وأبي الدرداء، والمغيرة بن أبي شهاب صاحب عثمان، فضالة بن عبيد، وروى القراءة عرضاً على بن فضل، و يحيى الذماري. ينظر: معرفة القراء الكبار: 46-47.
(9) خُلَيْد بْن سعد مولى أبي الدَّرْدَاء ، يروي عَن أبي الدَّرْدَاء روى عنه عثمان بن أبي سودة المقدسي، وطلحة بن نافع، وعطاء بن أبي مسلم الخراساني، وعبد الرحمن بن يزيد بن جابر. وَقَالَ ابْن جَابر: كَانَ خُلَيْد بن سعد قَارِئًا حسن الصَّوْت وَكَانُوا يَجْتَمعُونَ فِي بَيت أم الدَّرْدَاء يقْرَأ عَلَيْهِم. ينظر: الثقات (لابن حبان): 410/4، الوافي بالوفيات: 235/13.
(10) خالد بن معدان بن أبي كرب أبو عبد الله الكلاعي الحمصي، كان يتولى شرطة يزيد بن معاوية روى عن: أبي عبيدة بن الجراح، ومعاذ بن جبل، وعبادة بن الصامت، وأبي الدرداء، وأبي هريرة، ومعاوية، وجمع كثير، روى عنه: بحير بن سعد، وثور بن يزيد بن عبد الرحمن بن أبي مالك، والأحوص بن حكيم، وإبراهيم بن أبي عبلة وغيرهم. الوافي بالوفيات: 159/13.
(11) هو راشد بن سعد المقرائي، حدّث عن ثوبان مولى رسول الله (ρ) ومعاوية بن أبي سفيان، وعمرو بن العاص، وعبد الله بن بشر السلمي، وأبي الدرداء والمقدام بن معدي كرب وغيرهم. روى عنه: ثور بن يزيد الكلاعي، وحريز بن عثمان الرحبي، ومعاوية بن صالح الحضرمي وغيرهم. الطبقات الكبرى: 317/7، تاريخ دمشق: 450/17.

وإذا ما وصلنا إلى رجال الطبقة الرابعة نلحظ اتجاه بعض القُرّاء بأن يكون مختصاً بقراءة قارئ واحد، وما قرأ على الثاني إنما يكون عرضاً، فهذا أبو عمرو بن العلاء يقرأ عن أبي العالية الرباحي[1]، وحمزة بن حبيب قَرَأَ على طلحة بن مصروف، وجعفر الصادق[2]. وعلي بن حمزة الكسائي قَرَأَ على محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى واختاره لنفسه[3]. وهذا لا يمنع من رغبة بعضهم من الاتساع والاطلاع على أكثر من قارئ فهذا نافع بن عبد الرحمن يقرأ على: الأعرج، وأبي جعفر القارئ، وشيبة بن نصاح، ومسلم بن جندب، ويزيد بن رومان، وصالح بن خوات[4].

وهذا التحديد نتيجته شيوع قراءة جامعة من متعدد، لذا اختار المعنيون من القراءات من تلك الطبقتين وهو ما يعرف بـ(القراء السبعة)، فمن الطبقة الثالثة أُختير: عبد الله بن عامر (ت118هـ)، وابن كثير (ت-120هـ)، وعاصم بن أبي النجود (ت-128هـ). ومن الرابعة: حمزة بن حبيب (ت-150هـ)، وأبو عمرو بن العلاء(ت-154)، ونافع بن عبد الرحمن (ت-169هـ) وعلي بن حمزة الكسائي (ت-189هـ).

والسؤال هنا: هل انحصرت الشهرة والإجماع عند هؤلاء وحدهم من القراء؟، مع علمنا أنَّ كثيراً منهم مما يشهد له بصحة السند وسعة الاطلاع، فضلاً عن صدارته في الشهرة من نحو: (يحيى بن وثاب) مثلا، فهو لم يشتهر كاشتهار هؤلاء السبعة، ولم تتلق الأمة قراءاته بالقبول كما تلقت القراءات السبع.

والجواب يذكره مكي بن أبي طالب القيسي في (باب السبب في اشتهار السبعة القراء دون من هو فوقهم) حين قال: (إنَّ الرواة عن الأئمة من القراء كانوا في العصر الثاني والثالث كثيراً في العدد، كثيراً في الاختلاف، فأراد الناس في العصر الرابع أن يقتصروا من القراءات التي توافق المصحف على ما يسهل حفظه، وتنضبط القراءة به، فنظروا إلى إمام مشهور بالثقة والأمانة في النقل وحسن الدين، وكمال العلم، قد طال عمره واشتهر أمره بالثقة، وأجمع أهل مصره على عدالته فيما نقل، وثقته فيما قرأ وروى، وعلمه بما يقرأ، فلم تخرج قراءته عن خط مصحفهم المنسوب إليهم، فأفردوا من كل مصر وجه إليه عثمان مصحفاً إماماً هذه صفته، وقراءته على مصحف ذلك المصر)[5].

يبدو من خلال كتاب السبعة الذي صدره ابن مجاهد كان ثمة سبب لهذا الاختيار، قال أبو شامة: (وكان غرض ابن مجاهد أن يأتي بسبعة من القراء من الأمصار التي نفذت إليها المصاحف ولم يمكنه ذلك في البحرين واليمن لإعواز أئمة القراءة منها، فأخذ بدلهما من الكوفة لكثرة القراء بها)[6]. فضلا عن الشهرة، التي اشتهر بها أولئك الأئمة في القراءة عند الناس، فكان **أبو عمرو** من أهل البصرة. **وحمزة وعاصم** من أهل الكوفة وسوادها. **والكسائي** من أهل العراق. **وابن كثير** من أهل مكة. **وابن عامر** من أهل الشام. **ونافع** من أهل المدينة. كلهم ممن اشتهرت إمامته، وطال عمره في الإقراء، وارتحال الناس إليه من البلدان. ولم يترك الناس مع هذا نقل ما كان عليه أئمة هؤلاء من الاختلاف، ولا القراءة بذلك. وأول من اقتصر على هؤلاء: أبو بكر بن مجاهد قبل سنة ثلاثمائة أو في نحوها، وتابعه على ذلك من أتى بعده، إلى الآن[7].

---

(1) معرفة القراء الكبار:58.
(2) معرفة القراء الكبار:64.
(3) معرفة القراء الكبار:66.
(4) معرفة القراء الكبار:72.
(5) الإبانة في معاني القراءات: 86.
(6) المرشد الوجيز الى علوم تتعلق بالقرآن العزيز: 162.
(7) الإبانة في معاني القراءات: 87.

هذان الأمران أكدهما ابن مجاهد قائلاً:(هَؤُلَاءِ سَبْعَة نفر من أهل الْحجاز وَالْعراق وَالشَّام خلفوا فِي الْقِرَاءَة التَّابعين وأجمعت على قراءتهم الْعَوام من أهل كل مصر من هَذِه الْأَمْصَار الَّتِي سميت وَغَيرهَا من الْبلدَانِ الَّتِي تقرب من هَذِه الْأَمْصَار إِلَّا أَن يستحسن رجل لنَفسِهِ حرفاً شاذاً فَيقْرَأ بِهِ من الْحُرُوف الَّتِي رويت عَن بعض الْأَوَائِل مُنْفَرِدَة فَذَلِك غير دَاخل فِي قِرَاءَة الْعَوام، وَلَا يَنْبَغِي لذِي لب أَن يتَجَاوَز مَا مَضَت عَلَيْهِ الْأَئِمَّة وَالسَّلَف بِوَجْه يرَاهُ جَائِزا فِي الْعَرَبيَّة أَو مِمَّا قَرَأَ بِهِ قارئ غير مجمع عَلَيْهِ)[1].

إنَّ النصوص الواردة في معرفة اختيار هذا القارئ دون غيره ليكون من القُرَّاء السبعة تشمل ضوابط سبعة سارتْ أحكامها على جميع البلدان التي طُلب منها أنْ تقدم قارئها ممثلاً عنها من بين رجالها ومتصدراً الإقراء من بين قُرَّائها ، وهذه الضوابط هي:

1. اعتماد مصاحف عثمان إلى الأمصار، ولأن عددها سبعٌ، كان رغبة ابن مجاهد اختيار السبع بعدد المصاحف.
2. تتبع المصاحف من الأمصار وهي (البصرة، والكوفة وسوادها، وسائر العراق، والشام، والحجاز، ومكة، والمدينة).
3. اختيار القارئ ممن قرأ على مصحف عثمان من ذلك المصر.
4. إمام مشهور بالأمانة في النقل، وحسن الدين، وكمال العلم.
5. طال عمره واشتهر أمره بالثقة.
6. أجمع أهل مِصره على عدالته فيما نقل، وثقته فيما قرأ وروى، وعلمه بما يقرأ.
7. لم تخرج قراءته عن خط مصحفهم المنسوب إليهم.

هذه الشروط على الرغم من دقتها ، لكنها لم تقف حائلة من اختلاق قراءات خارج مصحف عثمان ذي القراءة الواحدة. فكل مِصْرٍ من الأمصار جاء لنا بقراءة لا تجتمع مع الأخرى، وهذا لا يخرج عن أمرين: الأول: إنَّ مصحف عثمان يحمل وجوه القراءات السبع كما زعم بعضهم[2]. وهذا مردود في أصل عمل عثمان من توحيد ما كان متعدداً.

الثاني: إنّ القُرَّاء لم يلتزموا بما جاء من مصحف عثمان وبدتْ القواعد الذهنية فعالة في نسيج النص القرآني. وهذا يؤكد موقفنا في صحة رأي الخليل لا سيما أنه عاصر القراء السبعة جميعهم وشهد بقراءاتهم.

-ومن الجدير بالذكر- إنّ هذه الشروط التي وضعها ابن مجاهد إنما تجري على غيرهم من القراء، فلِمَ اعتمد على صغار التابعين دون كبارهم من رجالات الطبقة الثالثة؟ وكان الأجدر أن يختار من متقدمي الصحابة فهم الأقرب لعهد عثمان ومصحفه الذي أرسله إلى الأمصار.

أخلص إلى القول - ما تجري من قراءات ليس أفضلها إنما اختار السلف ما يرونه الأفضل من أئمة القراء وقراءاتهم، وقد استعرضنا مدارسهم ومريديهم ممن يشار إليهم بصحة السند وثقة ما قرأوه عن شيوخهم، (ومن العجب أن تنظر إلى قراءة إمام مشهور كحمزة بن حبيب الزيات، فتجدهم قد عدُّوا قراءته من السبع، في حين تنظر إلى قراءة شيخه الأعمش سليمان بن مهران الكاهلي فتراهم قد ذكروها ضمن القراءات الشاذة. وكذلك الحال في ابن محيصن المكي، فإنه قرأ على شيوخ ابن كثير المكي فإسنادهما واحد، وقرأ عليه أبو عمرو بن العلاء البصري، ثم عدوا قراءة ابن كثير وأبي عمرو في السبع، وأخرجوا قراءة ابن محيصن منها، فربما عدها بعضهم قراءة شاذة) [3].

---

(1) السبعة في القراءات: 87.
(2) البرهان في علوم القرآن:227/1.
(3) القراء السبعة واقتصار المؤلفين عليهم، د.احمد بن فارس السلوم على الانترنت، مقال منشور سنة 2012.
(https://www.alukah.net/sharia/0/39169/#ixzz5uKKrsMpf)

هؤلاء السبعة وسمت قراءاتهم بأنها القراءات الصحيحة وهي القراءة التي تصح بها القراءة في المصحف ويقرأ بها القرآن في الصلاة، وقد أجمع العلماء على صحة القراءات السبع التي اختارها ابن مجاهد وتواترها[1]، فهي طريقة مخصوصة في تأدية القران الكريم تتميز عن غيرها من الطرق، ولا بد فيها من سند صحيح لتعد قرآناً، فالقران سنة متبعة) [2]، وفيها جملة من الشروط ذكرها أبو عبيد القاسم بن سلّام (ت- 224 هـ)، وهو أول من ألّف كتاباً جامعاً في القراءات، يشير إلى شروط القراءة الصحيحة الثلاثة، كما نقل ذلك عنه أبو بكر الأنباري[3].

وقد فصَّل ابن الجزري هذه الشروط التي لا ينفك بعضها عن بعض في جعل قراءة القران صحيحة ذكرها ابن الجزري قائلاً: (كُلُّ قِرَاءَةٍ وَافَقَتِ الْعَرَبِيَّةَ وَلَوْ بِوَجْهٍ، وَوَافَقَتْ أَحَدَ الْمَصَاحِفِ الْعُثْمَانِيَّةِ وَلَوِ احْتِمَالًا وَصَحَّ سَنَدُهَا، فَهِيَ الْقِرَاءَةُ الصَّحِيحَةُ الَّتِي لَا يَجُوزُ رَدُّهَا وَلَا يَحِلُّ إِنْكَارُهَا، بَلْ هِيَ مِنَ الْأَحْرُفِ السَّبْعَةِ الَّتِي نَزَلَ بِهَا الْقُرْآنُ وَوَجَبَ عَلَى النَّاسِ قَبُولُهَا، سَوَاءٌ كَانَتْ عَنِ الْأَئِمَّةِ السَّبْعَةِ، أَمْ عَنِ الْعَشَرَةِ، أَمْ عَنْ غَيْرِهِمْ مِنَ الْأَئِمَّةِ الْمَقْبُولِينَ، وَمَتَى اخْتَلَّ رُكْنٌ مِنْ هَذِهِ الْأَرْكَانِ الثَّلَاثَةِ أُطْلِقَ عَلَيْهَا ضَعِيفَةٌ أَوْ شَاذَّةٌ أَوْ بَاطِلَةٌ، سَوَاءٌ كَانَتْ عَنِ السَّبْعَةِ أَمْ عَمَّنْ هُوَ أَكْبَرُ مِنْهُمْ، هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ عِنْدَ أَئِمَّةِ التَّحْقِيقِ مِنَ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ، صَرَّحَ بِذَلِكَ الْإِمَامُ الْحَافِظُ أَبُو عَمْرٍو عُثْمَانُ بْنُ سَعِيدٍ الدَّانِيُّ، وَنَصَّ عَلَيْهِ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ الْإِمَامُ أَبُو مُحَمَّدٍ مَكِّيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، وَكَذَلِكَ الْإِمَامُ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ عَمَّارٍ الْمَهْدَوِيُّ، وَحَقَّقَهُ الْإِمَامُ الْحَافِظُ أَبُو الْقَاسِمِ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْمَعْرُوفُ بِأَبِي شَامَةَ، وَهُوَ مَذْهَبُ السَّلَفِ الَّذِي لَا يُعْرَفُ عَنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ خِلَافُهُ)[4].

فنصُّ ابن الجزري اعتمده القرُّاء واتكأ عليه في تحديد صحة القراءة من عدمها هم النحويون، لاسيما أن كثيراً منهم كان نحوياً. وإنْ استقوى بعضهم على شرط دون آخر، لذا وجب علينا التفصيل في ذلك بالآتي:

أولاً: صحة السند[5]: وهو أن يتلقى المتعلم قراءته من قارئ متقن حاذق اتصل سنده بالنبي (ε) وقد ثبت عن زيد بن ثابت ~ قوله: القراءة سنة متبعة [6]. وهذا الركن يعني: تواتر القراءة على الرأي الراجح، بمعنى أن يروي تلك القراءة عدد كبير يستحيل في العادة اجتماعهم على الكذب[7]. فالتواتر أقوى طرق الإثبات، ولذلك فإنه يفيد اليقين والقطع[8].

قَالَ الدَّانِيُّ: (وَأَئِمَّةُ الْقُرَّاءِ لَا تَعْمَلُ فِي شَيْءٍ مِنْ حُرُوفِ الْقُرْآنِ عَلَى الْأَفْشَى فِي اللُّغَةِ وَالْأَقْيَسِ فِي الْعَرَبِيَّةِ بَلْ عَلَى الْأَثْبَتِ فِي الْأَثَرِ وَالْأَصَحِّ فِي النَّقْلِ وَإِذَا ثَبَتَتِ الرِّوَايَةُ لَمْ يَرُدَّهَا قِيَاسُ عَرَبِيَّةٍ وَلَا فُشُوُّ لُغَةٍ لِأَنَّ الْقِرَاءَةَ سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ يَلْزَمُ قَبُولُهَا وَالْمَصِيرُ إِلَيْهَا) [9].

فصحَّةُ السَّنَدِ الَّذِي تُرْوَى بِهِ الْقِرَاءَةُ لِتَكُونَ مَقْبُولَةً شَرْطٌ لَا مَحِيدَ عَنْهُ، فقَدْ تَكُونُ الْقِرَاءَةُ مُوَافِقَةً لِرَسْمِ الْمُصْحَفِ وَمُوَافِقَةً لِوُجُوهِ الْعَرَبِيَّةِ لَكِنَّهَا لَا تَكُونُ مَرْوِيَّةً بِسَنَدٍ صَحِيحٍ، كَمَا ذكر السيوطي أَنَّ حَمَّادَ بْنَ الزِّبْرِقَانِ قَرَأَ: (إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وعدها أَبَاهُ) [10]، وَإِنَّمَا هِيَ (إِيَّاهُ) بِتَحْتِيَّةٍ، وَقَرَأَ (بَلِ الَّذِينَ

---

(1) محاضرات في علوم القرآن: 134.
(2) لطائف الاشارات لفنون القراءات: 72/1.
(3) إيضاح الوقف والابتداء 1/ 311، محاضرات في علوم القرآن: 134.
(4) النشر في القراءات العشر: 9/1.
(5) التيسير في القراءات السبع: 36.
(6) غاية المريد في علم التجويد: 18.
(7) القراءات روايتا ورش وحفص دراسة تحليلية مقارنة: 64.
(8) القول السديد في علم التجويد: 38.
(9) جامع البيان في القراءات السبع: 860/2.
(10) التوبة/114.

كَفَرُوا فِي غرَّة)[1]، وَإِنَّمَا هِيَ (عِزَّةٍ)، وَقَرَأَ: (لِكُلِّ امْرِئٍ مِنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ يُغْنِيهِ)[2]، بِعَيْنٍ مُهْمَلَةٍ، وَإِنَّمَا هِيَ (يُغْنِيهِ)، ذَلِكَ أَنَّهُ لَمْ يَقْرَأِ الْقُرْآنَ عَلَى أَحَدٍ وَإِنَّمَا حَفِظَهُ مِنَ الْمُصْحَفِ [3].

وهذا التحقق والتثبت حين يقع يكون الأقيس والأفشى في اللغة، ولبيان مصداق ما شاع منه لا بد أيضاً التحقق من رجال تلك القراءات، فقد حثَّ اللهُ ورسولُهُ على التثبت في الأخبار والتأكد منها ونقلها من مصادرها، قال تعالى(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْماً بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ)[4]، وقوله (مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ)[5]، وقوله (وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِنْكُمْ)[6]، فدلت الآيات على أن خبر الفاسق ساقط غير مقبول، وأن شهادة غير العدل مردودة[7].

ثانيا: موافقتها للعربية [8]: فلا بد أن توافق القراءة اللغة العربية، ولا يلزم أن توافق الأفشى في اللغة؛ بل يكفي أن توافق أي وجه من أوجه اللغة[9]، قال ابن الجزري: (وقولنا في الضابط (ولو بوجه) نريد وجهًا من وجوه النحو؛ سواء كان أفصح أم فصيحًا مجمعًا عليه أم مختلفًا فيه اختلافًا لا يضر مثله، إذا كانت القراءة مما شاع وذاع وتلقاه الأئمة بالإسناد الصحيح؛ إذ هو الأصل الأعظم والركن الأقوم، وهذا هو المختار عند المحققين في ركن موافقة العربية، فكم من قراءة أنكرها بعض أهل النحو، أو كثير منهم، ولم يعتبر إنكارهم، بل أجمع الأئمة المقتدى بهم من السلف على قبولها) [10].

ثالثا: موافقتها لرسم المصحف[11]: وهو ما يسمى بالرسم العثماني، وكثيراً ما ورد بلفظ (الخط) بدل (الرسم) وكل ما يرد ذكره من كلا المصطلحين في المصنفات العربية والقرآنية أُريد به (الصورة الخطية التي ارتضاها عثمان ~، وكتب بها المصاحف التي وزعت على الأمصار الإسلامية، وكانت خالية من النقط والشكل، وأمر أهل كل مصر أن يقيموا مصحفهم على المصحف المبعوث إليهم، فأصبحت قراءة كل قطر تابعة لرسم مصحفهم. فكان هذا الرسم ضابطًا للقراءات جميعًا، كما عدت موافقته أساسًا من أسس قبولها، لا سيما أن من كتبوا المصاحف لعثمان كانوا من خيرة الصحابة، وخيرة القراء الحفاظ. وأصبحت دراستنا لعلم رسم المصحف وسيلة من الوسائل المعينة على إدراك أبعاد هذا العلم العظيم)[12].

هذا هو حكم أغلب المعنيين بالدرس القرآني من صحة الإقراء برسم القرآن، حتى عده بعضهم توقيفاً من الله تعالى، نقله الداني عن مالك: (ولا مخالف له من علماء العربية) [13]، وقال أحمد بن حنبل: (تحرم مخالفة مصحف الإمام في واو أو ياء أو ألف أو غير ذلك) [14]. وإنما حملهم على

---

(1) ص/2.
(2) عبس/37.
(3) التحرير والتنوير: 60/1.
(4) الحجرات / 6.
(5) البقرة / 282.
(6) الطلاق / 2.
(7) الاسناد عند علماء القراءات: 150.
(8) التيسير في القراءات السبع: 36.
(9) دراسات في علوم القرآن (فهد الرومي): 324.
(10) النشر في القراءات العشر: 10/1-11.
(11) التيسير في القراءات السبع: 36.
(12) مدخل في علوم القراءات: 40.
(13) المقنع في رسم المصحف: 10، والإتقان في علوم القرآن: 146/4.
(14) البرهان في علوم القران: 379/1.

التوقيف لعجزهم عن إدراك أسباب ورود بعض الكلمات؛ فهي مرسومة بهيئة تخالف اللفظ من زيادة حرف أو نقصه[1].

لذا فمن يُخَالِفُ رَسْمَ الْمُصْحَفِ، فَهَذَا لَا شَكَّ فِي أَنَّهُ لَا يَجُوزُ قِرَاءَتُهُ لَا فِي الصَّلَاةِ وَلَا فِي غَيْرِهَا[2]. وهذه المخالفة من باب الكل لا الجزء، قال ابن الجزري: (وَنَعْنِي بِمُوَافَقَةِ أَحَدِ الْمَصَاحِفِ مَا كَانَ ثَابِتًا فِي بَعْضِهَا دُونَ بَعْضٍ كَقِرَاءَةِ ابْنِ عَامِرٍ (قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا)[3] فِي الْبَقَرَةِ بِغَيْرِ وَاوٍ، وَبِالزُّبُرِ وَبِالْكِتَابِ الْمُنِيرِ بِزِيَادَةِ الْبَاءِ فِي الِاسْمَيْنِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، فَإِنَّ ذَلِكَ ثَابِتٌ فِي الْمُصْحَفِ الشَّامِيِّ، وَكَقِرَاءَةِ ابْنِ كَثِيرٍ (جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ)[4] فِي الْمَوْضِعِ الْأَخِيرِ مِنْ سُورَةِ بَرَاءَةَ بِزِيَادَةِ (مِنْ)، فَإِنَّ ذَلِكَ ثَابِتٌ فِي الْمُصْحَفِ الْمَكِّيِّ، وَكَذَلِكَ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ فِي سُورَةِ الْحَدِيدِ بِحَذْفِ (هُوَ)، وَكَذَا (سَارِعُوا) بِحَذْفِ الْوَاوِ، وَكَذَا (مِنْهُمَا مُنْقَلَبًا) بِالتَّثْنِيَةِ فِي الْكَهْفِ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ فِي الْقُرْآنِ اخْتَلَفَتِ الْمَصَاحِفُ فِيهَا فَوَرَدَتِ الْقِرَاءَةُ عَنْ أَئِمَّةِ تِلْكَ الْأَمْصَارِ عَلَى مُوَافَقَةِ مُصْحَفِهِمْ)[5].

حاول العلماء حصر ضوابط رسم المصحف في قواعد هي: الحذف، والزيادة، والهمز، والبدل، والفصل والوصل[6]. وهي قواعد لا تتوافق مع رسم الحرف الهجائي الذي عرفه العرب من قبل من رسوم كتابية واضحة وثابتة لكل حرف من حروف العربية الذي عدّ نظاماً دقيقاً انبنت عليه قواعد النحويين التي كان القرآن وما يزال الوعاء الذي تنتظم به كلماته حتى كان أفصحها وأقربها إلى كلام العرب.

الخط العربي لا يختلف عن الخطوط التي تتبناها اللغات من حيث الحاجة للكتابة وتنظيم الأفكار، لذلك يظهر الابداع والعناية بالخطوط متى ما شهد البلد العمران والنمو والتطور لتجعل بلدانهم بقاعا مدنية بعيدة عن البداوة، فلو عدنا قبيل الخط العثماني كانت أمة الإسلام أمة لا تحتاج إلى الكتابة إلا ما تقتضيه الضرورات من بيع وشراء، وكانت الأمية هي الأكثر شيوعاً، حتى أن النبي محمد (ε) طلب من قريش تعليم عشرة من المسلمين القراءة والكتابة شريطة اطلاق سراح أسراهم. فكيف لهذه الامة أن تكتب كتاباً يتوافق مع المسؤولية الشرعية لمعنى كل حرف من جهة، وما تتضمنه قواعد الإملاء من ضوابط لا سيما الهمزة من جهة ثانية. فلا غرابة اننا نسمع عن كتاب للأصمعي بعنوان الهمزة، فإن دل على شيء إنما يدل على أن هذا الحرف كان عصياً على جيلهم مما اقتضى تأليفه[7].

ما جرى في حقيقته يجسده ابن خلدون في مقدمته حين قال: (فكان الخط العربي لأول الإسلام غير بالغ إلى الغاية من الأحكام والإتقان والإجادة، ولا إلى التوسط، لمكان العرب من البداوة والتوحش وبعدهم من الصنائع، وانظر ما وقع لأجل ذلك في رسمهم المصحف، حيث رسمه الصحابة بخطوطهم وكانت غير مستحكمة في الإجادة فخالف الكثير من رسومهم ما اقتضته رسوم صناعة الخط عند أهلها، ثم اقتفى التابعون من السلف رسمهم فيها تبركاً بما رسمه أصحاب رسول الله (ε) وخير الخلق من المتلقين لوحيه من كتاب الله وكلامه، كما يقتفى لهذا العهد خط ولي أو عالم تبركاً، ويتبع رسمه خطأً أو صواباً، وأين نسبة ذلك من الصحابة فيما كتبوه، فاتبع ذلك، وأثبت رسماً، ونبه العلماء بالرسم على مواضعه...ولا تلتفتن في ذلك إلى ما يزعمه بعض المغفلين

---

(1) رسم المصحف دراسة لغوية: 202، مدخل في علوم القراءات: 272.
(2) النشر في القراءات العشر: 44/1.
(3) البقرة/116. في قراءة المصحف ((وقالوا)).
(4) التوبة/89.
(5) النشر في القراءات العشر: 11/1.
(6) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: 527/3، مناهل العرفان في علوم القرآن: 205/1.
(7) إنباه الرواة على أنباه النحاة: 202/3، الوافي بالوفيات: 128/19.

من أنَّهم كانوا محكمين لصناعة الخط، وإنّ ما يتخيل من مخالفة خطوطهم لأصول الرسم ليس كما يتخيل بل لكلها وجه)[1].

الخط العثماني لم يكن خطاً كتابياً كما هو حال الخط العربي فحسب إنما كان خطا تجويدياً وتفسيرياً، فمثال الاول: قوله (امرأت فرعون)[2]، إنما تكتب التاء لإلزام القارئ نطقها تاءً بخلاف لو خُطتْ (امرأة) لقُرِئت هاء، ومثال الثاني في التفسير قوله: (السماء بنيناها بأييد)[3]، بيائين وإنما أثبت الثانية ليخص الذات الالهية. قال ابن خلدون: (يقولون في مثل زيادة الالف في (لا اذبحنه): إنَّه تنبيه على ان الذبح لم يقع، وفي زيادة في (بأييد) أنه تنبيه على كمال القدرة الربانية. وأمثال ذلك مما لا أصل له إلا التحكم المحض، وما حملهم على ذلك إلا اعتقادهم أنّ في ذلك تنزيها للصحابة عن توهم النقص في قلة إجادة الخط، وحسبوا أن الخط كمالٌ فنزهوهم عن نقصه، ونسبوا إليهم الكمال بإجادته وطلبوا تعليل ما خالف الإجادة من رسمه وذلك ليس بصحيح) [4].

وعليه لا إلزام في صحة القراءة من خلال رسم المصحف وحسبنا بصحة السند وموافق العربية ولو بوجه واحد. قال د. احمد مختار عمر: (أما شرط موافقة القراءة لاحد المصاحف العثمانية فلا يتقيد به اللغوي كذلك، بل هو يرى في هذا الشرط حداً من فائدة تعدد القراءات وإضاعة الحكمة من تشريعه وهي التخفيف على هذه الأمة وإرادة اليسر بها) [5]. فلا يصح مطلقا قول ابن الجزري: (فَلَوْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ كَذَلِكَ فِي شَيْءٍ مِنَ الْمَصَاحِفِ الْعُثْمَانِيَّةِ لَكَانَتِ الْقِرَاءَةُ بِذَلِكَ شَاذَّةً لِمُخَالَفَتِهَا الرَّسْمَ الْمُجْمَعَ عَلَيْهِ) [6].

أما القراءة الشاذة: فهي قراءة غير السبع ممن أجاد قراءة القرآن خارج ضوابط الصحيح على الرغم من فصاحته، وقد ذكر ابن جني (ضرباً اجتمع عليه أكثر قراء الأمصار، وهو ما أودعه ابن مجاهد كتابه الموسوم بقراءات السبعة، وهو بشهرته غانٍ عن تحديده، وضرباً تعدَّى ذلك، فسمَّاه أهل زماننا شاذاً، أي: خارجاً عن قراءة القراء السبعة المقدَّم ذكرها، إلا أنه مع خروجه عنها نازع بالثقة إلى قرائه، محفوف بالروايات مِنْ أمامه وورائه، ولعله أو كثيراً منه مساوٍ في الفصاحة للمجتمع عليه، نعم وربما كان فيه ما تلطف صنعته، وتعنُف بغيره فصاحته، وترسو به قدم إعرابه) [7].

إلا أنّ علماء العربية لم تستقر آراؤهم على رأي جامع مانع من الشاذ، فهذا ابن جني يرى منه ما ضارب صحة السند قائلا: (غرضنا منه أن نُري وجه قوة ما يُسَمَّى شاذاً، وأنه ضارب في صحة الرواية بجِرانه، آخِذٌ من سَمْتِ العربية مهلة ميدانه؛ لئلا يرى مُرئ أن العدول عنه إنما هو غضٌّ منه أو تهمة له) [8]. وهذا إقرار منهم بموافقة القراءة الشاذة للعربية ولو بوجه من دون السند. وقد أكد السيوطي ذلك حين قال : إنَّ الشاذ (هو ما لم يصح سنده) [9].

وقيل الشاذة: ما وراء السبع[10]، وذكر زكريا الانصاري: (هي ما وراء القراءات العشر)[11]، وزاد أبو الحسن الحوفي (ت- 430 هـ) ما أورده من قراءات ليست من السبع يسميها كذلك

---

(1) تأريخ ابن خلدون: 757/1.
(2) القصص/9.
(3) الذاريات /47.
(4) تأريخ ابن خلدون: 758/1.
(5) البحث اللغوي عند العرب: 21.
(6) النشر في القرارات العشر: 11/1.
(7) المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 32/1.
(8) المحتسب: 32/1.
(9) الإتقان في علوم القرآن: 265/1.
(10) البرهان في علوم القرآن: 322/1.
(11) غاية الوصول في شرح لب الأصول: 35.

بالقراءات الشاذة إذا كانت قراءة أحد القرّاء الثلاثة المتممة للعشر, من نحو: كلمة: (مُتَّكًا)[1]حيث ذكر أنها من الشاذة على الرغم من أنها قراءة أبي جعفر المتواترة عند القراء[2]، حيث يقول: قال مجاهد: من قرأ (مُتَّكَأً) فهو الطعام، ومن قرأ (مُتَّكَاً) وهي قراءة شاذة: فهو الأُتْرُج[3]. فالظاهر من منهج الحوفي أنه يختار تواتر القراءات السبع فقط على الصحيح، وغيرها يكون من الشذوذ، وهذا ما يفهم بالاستقراء في مصنفه [4].

والمشهور عند علماء العربية ما تبناه الداني وابن الجزري اللَّذانِ شَدَّدَا على شروط الصحيح الثلاثة، ومن خالف أحدها كانت قراءته شاذة. قال ابن الجزري: والشاذ (كل قراءة اختل فيها ركن أو أكثر من أركان القراءة المقبولة)[5]. وقد اتبعه كثيرون في ذلك. قال أبو شامة المقدسي: (فالحاصل إنا لسنا ممن يلتزم التواتر في جميع الألفاظ المختلف فيها بين القراء، بل القراءات كلها منقسمة إلى متواتر وغير متواتر، وذلك بيّن لمن أنصف وعرف وتصفح القراءات وطرقها...فليس الأقرب في ضبط هذا الفصل إلا ما ذكرناه مراراً من أن كل قراءة اشتهرت بعد صحة إسنادها وموافقتها خط المصحف ولم تنكر من جهة العربية فهي القراءة المعتمد عليها، وما عدا ذلك فهو داخل في حيز الشاذ والضعيف،وبعض ذلك أقوى من بعض)[6].

لكن معظم الدارسين يرى من شذوذ القراءة ما خالفت المصحف، قال ابن الجزري : (فَلَوْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ كَذَلِكَ فِي شَيْءٍ مِنَ الْمَصَاحِفِ الْعُثْمَانِيَّةِ لَكَانَتِ الْقِرَاءَةُ بِذَلِكَ شَاذَّةً لِمُخَالَفَتِهَا الرَّسْمَ الْمُجْمَعَ عَلَيْهِ)[7]. وقال القسطلاني: (والقراءة الشاذة هي ما وافق العربية، وصح سنده، وخالف الرسم كما ورد في الصحيح، من زيادة ونقص وإبدال كلمة بأخرى، ونحو ذلك مما جاء عن ابن مسعود وغيره .فهذه القراءة **تسمى اليوم شاذة، لكونها شذت عن المصحف المجمع عليه،** وإن كان إسنادها صحيحاً) [8].

وعلى الرغم من الحدود التي حددها علماء العربية لصحة القراءة إلا أنَّ هناك قراءات وسمتْ بالشذوذ على معايير صحة القراءة التي قررها ابن مجاهد وابن الجزري، يرى أن بعض تلك القراءات الشاذة تنطبق عليها موافقة العربية وصحة السند، وموافقة المصحف العثماني، دون أن يغير هذا من واقع كونها شاذة، كقراءة ابن أبي عبلة((الحمد لُلّه)) وقراءة أبي حيوة ((مَلِك يوم الدين)) وربما كان تفسير هذا أن هناك شرطاً آخر وهو (الاشتهار) وذلك مبني على فكرة مفادها أن التواتر يستحيل وجوده في القراءات الصحيحة بمظهره الشائع في علم الحديث، فالتواتر في علم الحديث نقل جماعة يستحيل تواطؤها على الكذب عن جماعة مثلها[9].

أخلص إلى القول- إنّ القراءة الصحيحة إنما ثبت عندها صحة السند إشهاراً وتواتراً فإن كان منها فقد تحقق بداهة موافقة العربية دون الحاجة لتحقق موافقة المصحف من عدمه ليكون الآخر حاسماً لشذوذه مع أن كثيره فصيح، كما روى أكثر المشايخ . قال ابن جني (فإن قَصُر شيء منه عن بلوغه إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فلن يقصر عن وجه من الإعراب داعٍ إلى الفسحة والإسهاب، إلا أننا وإن لم نقرأ في التلاوة به مخافة الانتشار فيه، ونتابع مَن يتبع فيً القراءة كل

---

(1) يوسف/31.
(2) النشر في القراءات العشر: 399/1، البرهان في علوم القران (الحوفي): 72.
(3) بدون همز، وهو ما تتركه الخاتنة. ينظر: مقاييس اللغة: 294/5.
(4) البرهان في علوم القران(الحوفي): 72 (مقدمة المحقق).
(5) النشر في القراءات العشر: 9/1.
(6) المرشد الوجيز الى علوم تتعلق بالكتاب العزيز: 178.
(7) النشر في القراءات العشر: 11/1.
(8) لطائف الإشارات لفنون القراءات: 72.
(9) تدريب الراوي: 176.

جائز رواية ودراية، فإنا نعتقد قوة هذا المسمى شاذًّا، وأنه مما أمر الله تعالى بتقبله، وأراد منا العمل بموجبه، وأنه حبيب إليه، ومرضيٌّ من القول لديه)[1].

ومن خلال النص الذي قدمه ابن جني إنَّ القراءة الصحيحة لا سبيل لها إلا السند ؛لأنَّ رسمه غير ملزم في صحتها كما تبين، وكذا موافقتها للعربية بوجه فإنها تسري على الصحيح والشذوذ متى ما يبرر ذلك . وعليه فلا مناص من السند المتواتر الشامل للخط والإعراب الذي يمثل القراءة كعلم رواية ودراية.

قُرَّاء المصحف وطرق روايته:

لاحظنا فيما سبق أنَّ أن أبا عبد الرحمن السلمي لم يختص بقارئ من رجالات الطبقة الأولى فقد قرأ عن علي(ـــ)، وعثمان (ψ) وابن مسعود (ψ) ، وأبي بن كعب(ψ)، وزيد بن الضحاك(ψ). وإنَّ قراء المصحف اليوم على المشهور تستند إليه عن علي بن أبي طالب(ψ)،وكانت قراءة عاصم بن أبي النجود، القراءة التي استقر عليها المسلمون في البلاد العربية، وهي قراءة أبي عبد الرحمن السلمي، كما عرض قراءته على زِرّ بنِ حُبَيْش من رجال الطبقة الثانية، فهي قوية الإسناد عن شيخه إلى علي بن أبي طالب (υ) على المشهور. ولا يعني أن بقية القراءات لم تكن بذي سند قوي، إلا أنَّ من المؤكد بزوخ عوامل أخر ساعدت في انتشار هذه القراءة دون غيرها من القراءات. وهذا ما سنبينه في الصفحات القادمة.

إذن- عاصم ممن وقع الاختيار عليه في قراءة المصحف الذي بين أيدينا مع علمنا أنها قراءة الكوفة قديماً تشاطرها قراءة حمزة بن حبيب وهو ما تبناه ابن مجاهد من قبل، لكنَّ قراءة عاصم برزتْ من خلال راويين على المشهور هما: حَفْص بن سليمان، وأبو بكر بن عيَّاش المعروف بـ(شعبة)، وهذان من رجالات الطبقة الرابعة، اللذان تمسكا بقراءة عاصم وحده. وعلى الرغم من الإجماع في صحة الإقراء عن عاصم، إلَّا أنَّ المتتبع سيلحظ تبايناً واضحاً في كلتا القراءتين من كلا الراويين عن إسناد عاصم، بل أنَّ في حفص تَفَرُّدَاً لا نجده عند عاصم، كما أنَّ للأخير تفرداً لا نجده عند أساتذته من القُرَّاء، ومما يأتي مواضع ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

أولاً: ما انفرد به حفصُ وحده:

من نحو قوله جلَّ وعزَّ: (وَمَا كَانَ لِيَ عَلَيْكُمْ)[2]، قرأ حفص وحده (لِيَ عَلَيْكُمْ) بفتح الياء، وأسكنها الباقون[3].

وقوله جلَّ وعزَّ: (وَالْخَامِسَةَ أَنَّ)[4]،قرأ حفص وحده (وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ) نصبًا. وقرأ الباقون (وَالْخَامِسَةُ) بالرفع[5].

وقوله جلَّ وعزَّ: (لَآيَاتٍ لِلْعَالِمِينَ)[6]، قرأ حفص وحده: (لِلْعَالِمين) بكسر اللام، وقال: هذه الآيات لأهل العلم خاصة. وفتح الباقون اللام[7].

ثانياً: ما تفرد به عاصم وحده:

---

(1) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 33/1.
(2) إبراهيم/123.
(3) معاني القراءات: 63/2، المبسوط في القراءات السبع: 258.
(4) النور/9.
(5) معاني القراءات:203/2.
(6) الروم/22.
(7) معاني القراءات:264/2.

ويكون في صورتين: الأولى: بلفظ عاصم وحده، والثانية بلفظ راويه وحده. فمثال الأول: في قوله تعالى (يَأْجُوج وَمَأْجُوج)[1]، اخْتلفُوا في الهمز. َقَرَأَ عَاصِم وَحده (يَأْجُوج وَمَأْجُوج) .وقرا الْبَاقُونَ بِغَيْر همز في الْمَوْضِعَيْنِ[2].

وقوله تعالى (وَأَن تصدقوا)[3] ، فَقَرَأَ عَاصِم وَحده خَفِيفَة الصَّاد. وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بتَشْديد الصَّاد وَالدَّال[4].

كما وَاخْتلفُوا في الْهَمْز وإسقاطه من قَوْله (يضاهئون)[5] . فَقَرَأَ عَاصِم وَحده (يضهئون) بِالْهَمْز[6].

وَاخْتلفُوا فِي قَوْله عز وَجل (تِجَارَة حَاضِرَة)[7] فِي رفعهما ونصبهما. فَقَرَأَ عَاصِم وَحده (إِلَّا أَن تكون تِجَارَة حَاضِرَة) نصباً .وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالرَّفْع[8].

وَاخْتلفُوا في قَوْله (ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً)[9] ، قَرَأَ عَاصِم وَحده في رِوَايَة أَبي بكر بِكَسْر الْخَاء هَهُنَا .وَقَرَأَ الْبَاقُونَ (وخفية) مَضْمُومَة الْخَاء. وَكَذَلِكَ حَفْص عَن عَاصِم (وخُفية) مَضْمُومَة[10].

ومثال الثاني الذي خُصَّ لأحد رواة عاصم ، فقد وردتْ كثير من القراءات المتباينة في قراءة عن من خلال راوييه المباشرَينِ أو غير المباشرَينِ وكما يأتي:

1. أبو بكر وحده:

من نحو ما اخْتلفُوا في قَوْله (وَكَذَلِكَ ننجي الْمُؤمنِينَ)[11]،قَرَأَ عَاصِم في رِوَايَة **أَبي بكر وَحده** (نجى الْمُؤمنِينَ) بنُون وَاحِدَة مُشَدّدَة الْجِيم على مَا لم يسم فَاعله وَالْيَاء سَاكِنة[12]. وَاخْتلفُوا في فتح الْمِيم وَضمّهَا من قَوْله (منزلا)[13] ،فَقَرَأَ عَاصِم في رِوَايَة **أَبي بكر وَحده** بِفَتْح الْمِيم وَكسر الزاي. وَقَرَأَ الْبَاقُونَ وَحَفْص عَن عَاصِم (منزلا) بِضَم الْمِيم وَفتح الزاي[14]. كما قرأ عاصم في رواية **أبي بكر وحده** (جُزْءًا)[15] بضم الزاي مهموزة في جميع القرآن(جُزُءاً). وقرأ الباقون ساكنة الزاي مهموزة في كل القرآن[16].

---

(1) الكهف/94، الانبياء/96.
(2) السبعة في القراءات: 399، معاني القراءات: 132/2.
(3) البقرة/280.
(4) السبعة في القراءات: 192.
(5) التوبة/30.
(6) السبعة في القراءات:314.
(7) البقرة/282.
(8) السبعة في القراءات: 193، معاني القراءات: 235/1.
(9) الاعراف/55.
(10) السبعة في القراءات: 283.
(11) الأنبياء/88.
(12) السبعة في القراءات:430.
(13) المؤمنون/29.
(14) السبعة في القراءات: 445.
(15) البقرة/260، الزخرف/15.
(16) المبسوط في القراءات العشر: 130.

وَاخْتلفُوا في (زكريّا)[1]، قرأ الكوفيون إلّا أبا بكر بغير همز مقصوراً حيث كان الباقون بالمد والهمز، وهو منصوب هنا على قراءة الكوفيين مفعول، ولا يظهر نصبه إلا في رواية **أبي بكر وحده**، وحكم ألفه في المد والتمكين في قراءة من قصر[2].

وَاخْتلفُوا في التَّاء وَالْيَاء من قَوْله (وَلَكِن لَا تعلمُونَ)[3]، فَقَرَأَ عَاصِم وَحده في رِوَايَة أَبي بكر / لكل ضعف وَلَكِن لَا يعلمُونَ / بِالْيَاءِ. وروى حَفْص عَن عَاصِم بِالتَّاءِ وَكَذَلِكَ قَرَأَ الْبَاقُونَ بِالتَّاءِ[4].

2.حفص وحده:

من نحو قوله جلَّ وعزَّ: (إِلَّا رجَالًا نوحي إِلَيْهِم)[5]، قرأ عاصم في رواية **حفص وحده** (نُوحِي إليهم) بالنون وكسر الحاء في جميع القرآن[6].

وقوله (بِخَيْلِكَ وَرَجِلِكَ)[7]. قرأ **حفص وحده** (ورَجِلِكَ) بكسر الجيم، ما رواه عن عاصم غير أبي عمر. وقرأ الباقون (ورَجْلِكَ) بسكون الجيم[8].

وقوله: (سَوَاءً العَاكِفُ فِيهِ والبَادِ) [9]، قرأ **حفص وحده** عن عاصم(سَوَاءً العَاكِفُ فِيهِ) بالنصب. وقرأ الباقون (سواءٌ) رفعًا[10].

واختلفوا في قوله جلَّ وعزَّ: (لا مَقَامَ لكم)[11]،قرأ ابن كثير وحده (خَيْرٌ مُقَامًا) بضم الميم، وفتح الباقي، وقرأ **حفص وحده** (لا مُقَامَ لكم) بضم الميم في الأحزاب، وفتح الباقي[12]. قال ابن مجاهد: (قَرَأَ حَفْص عَن عَاصِم (لَا مقَام) بِضَم الْمِيم. وَقَرَأَ الْبَاقُونَ (لَا مقَام) بِفَتْحِهَا وَكَذَلِكَ أَبُو بكر عَن عَاصِم)[13].

3. الْمفضل بن مُحَمَّد الضَّبِّيّ:

لم يكن المفضل راويةً لعاصم بالمباشر إنما تبنى قراءة عاصم من موردين: الأول: جبلة بن أبي مالك، والثاني: أبو زيد النحوي[14]. ومواضعه كثيرة أذكر منها قوله جلَّ وعزَّ: (فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ)[15]، قرأ عاصم وحمزة (فَالْحَقُّ) رفعًا (وَالْحَقَّ أَقُولُ) نصبًا. وقرأ الباقون والمفضل عن عاصم (فَالْحَقَّ وَالْحَقَّ) نصبًا معًا[16].

---

(1) آل عمران/37.
(2) الكنز في القراءات العشر: 438/3.
(3) الاعراف/38.
(4) السبعة في القراءات:280.
(5) النحل/43.
(6) السبعة في القراءات: 373، معاني القراءات:52/2.
(7) الإسراء/64.
(8) السبعة في القراءات: 382، معاني القراءات: 96/2.
(9) الانبياء/25.
(10) السبعة في القراءات: 435، معاني القراءات: 179/2، المبسوط في القراءات السبع: 306.
(11) الاحزاب/13.
(12) السبعة في القراءات: 411، معاني القراءات:172/2.
(13) السبعة في القراءات: 520.
(14) السبعة في القراءات:96، جامع البيان في القراءات السبع:58/1.
(15) ص 84.
(16) معاني القراءات:333/2.

وقوله جلَّ وعزَّ: (نِعْمَتِيَ الَّتِي)[1]، اتفق القراء على ترك الياء من قوله (نِعْمَتِيَ الَّتِي) ، إلا ما روى المفضل عن عاصم[2].

وقوله جلَّ وعزَّ: (يُبَيِّنُهَا)[3]، اتفق القراء على الياء في (يُبَيِّنُهَا) إلا ما رَوى المفضل عن عاصم:(نُبَيِّنُهَا) بالنون[4].

وقوله جلَّ وعزَّ: (يُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ مُدْخَلًا كَرِيمًا)[5]، روى المفضل عن عاصم: (يُكفر عنكم، ويدخلكم) بالياء معًا. وقرأ الباقون بالنون[6].

وقوله جلَّ وعزَّ: (وَالْجَارِ الْجُنُبِ)[7]، روى المفضل عن عاصم: (وَالْجَارِ الْجَنْبِ) بفتح الجيم وسكون النون، ولم يذكر غيره هذه. وقرأ سائر القراء: (وَالْجَارِ الْجُنُبِ) [8] .

ثالثاً: ما اختلف في قراءة عاصم بين راوييه: في قَوْله تعالى (وَمَا رَبك بغافل عَمَّا يعْملُونَ)[9]فَهُوَ بِالْيَاءِ، هَذَا قَول أبي بكر بن عَيَّاش عَن عَاصِم ، وَقَالَ حَفْص عَن عَاصِم فِي رَأس الْأَرْبَع وَالْأَرْبَعِينَ وَالْمِائَة (ليعلمون أَنه الْحق من رَبهم وَمَا الله بغافل عَمَّا يعْملُونَ)[10] بِالْيَاءِ هَذِه وَحدهَا وَسَائِر الْقُرْآن بِالتَّاءِ[11].

وَاخْتلفُوا في قَوْله تَعَالَى (وأرنا مناسكنا)[12]، فِي كسر الرَّاء وإسكانها وإشمامها الْكسر. قَرَأَ عَاصِم فِي رِوَايَة أبي بكر وَابْن عَامر (وأرنا) بِكَسْر الرَّاء، وروى حَفْص عَن عَاصِم (أرنا) مَكْسُورَة الرَّاء فِي كل الْقُرْآن[13].

وَاخْتلفُوا في قَوْله تَعَالَى (حَتَّى يَطْهُرْنَ)[14] ، قَرَأَ عَاصِم فِي رِوَايَة أبي بكر والمفضل وَحَمْزَة وَالْكسَائِيّ (يطَّهُرْنَ) مُشَدّدَة. وَقَرَأَ حَفْص عَن عَاصِم (يطْهُرْنَ) خَفِيفَة[15].

وَاخْتلفُوا في قَوْله (إِنْ هَذَانِ لساحران)[16]، وَاخْتلف عَن عَاصِم فروى أَبُو بكر (إِنَّ هذانِ)، وروى حَفْص عَن عَاصِم (إِنْ هذانِ)[17].وغير ذلك الكثير[18] ، قال ابن مجاهد: (وَاخْتلفُوا فِي فتح الْوَاو وتسكينها وَتَشْديد الصَّاد وتخفيفها (من موص)[19]، فَقَرَأَ ابْن كثير وَنَافِع وَأَبُو عَمْرو وَابْن

---

(1) البقرة/122.
(2) معاني القراءات:176/1.
(3) البقرة/230.
(4) معاني القراءات:204/1.
(5) النساء/31.
(6) معاني القراءات:304/1.
(7) النساء/36.
(8) معاني القراءات:307/1.
(9) الانعام/132.
(10) البقرة/144.
(11) السبعة في القراءات:162.
(12) البقرة/128.
(13) السبعة في القراءات:162.
(14) البقرة/222.
(15) السبعة في القراءات: 182.
(16) طه/63.
(17) السبعة في القراءات: 419.
(18) السبعة في القراءات: 180، 181، 192. 214، 216،221،240،
(19) البقرة/182.

عَامر (من موص) خَفِيفَة سَاكِنة الْوَاو، وَحَفْص عَن عَاصِم خَفِيفَة أَيْضاً. وَقَرَأَ عَاصِم فِي رِوَايَة أبي بكر وَحَمْزَة وَالْكسَائِيّ (من موص) مثقلة مَفْتُوحَة الْوَاو مُشَدّدَة الصَّاد)[1].

ويدُبُّ الخلاف كذلك ليس بين الراويين عن عاصم فحسب، بل مما يُنقل عن الراوي نفسه، إذْ ينجر الخلاف بالمنقول عن حفص كثيراً ، من ذلك اخْتلافهم فِي قَوْله (لمن اشْتَرَاهُ)[2]، روى هُبَيْرَة عَن حَفْص عَن عَاصِم (لمن اشتريه) ممالة، وروى غَيره عَن حَفْص التفخيم، وَالْمَعْرُوف عَن عَاصِم التفخيم[3].

هذا الخلاف يحدث كثيراً فيما تفرد به عاصم أو حفص مع أنَّ أصل الرواية في الكتاب الذي بين أيدينا أنْ تكون برواية حفص عن عاصم وهذا القول هو التزام منهجي وعلمي واخلاقي لا حاجة لنا بالاجتهاد الا في ضوء مقتضيات السند التي نوهنا عنها من قبل . لذلك نجد أحياناً أكثر من رأي لعاصم في ينقل من قراءة عنه من نحو الخلاف في قوله تعالى (وَتقبل دُعَاء)[4] في إِثْبَات الْيَاء في الْوَصْل ، فقَرَأَ ابْن كثير وَحَمْزَة وَأَبُو عَمْرو **وَحَفْص عَن عَاصِم في رِوَايَة هُبَيْرَة** بياء في الْوَصْل. وروى أَبُو عمَارَة عَن أبي حَفْص عَن **أَبي عمر عَن عَاصِم** بِغَيْر يَاء في وصل ووقف. وَقَرَأَ الكسائي وَابْن عَامر وَعَاصِم في رِوَايَة أَبي بكر بِغَيْر يَاء في وصل وَلَا وقف[5].

وعليه لا بد من تتبع الرواة وأسانيدهم لمعرفة أسباب هذا التباين من خلال استعراض سيرهم بالآتي:

عاصم بن أبي النجود:

أَبُو بَكْرٍ الأَسَدِيُّ الخياط، الإِمَامُ الكَبِيْرُ، مُقْرِئُ العَصْرِ، مَوْلاَهُم الضرير، الكُوْفِيُّ. وَاسْمُ أَبِيْهِ: بَهْدَلَةُ. وَقِيْلَ: بَهْدَلَةُ أُمُّهُ، وَلَيْسَ بِشَيْءٍ، بَلْ هُوَ أَبُوْهُ [6]. وهو مولى بني خزيمة بن مالك بن نصر بن قعين الأسدي، وهو من الطبقة الثالثة من التابعين، وقد لقي من الصحابة أبا رَمْثَةَ رِفَاعَةُ بْنُ يَثْرِبِيّ التميمي[7]، والحارث بن حسّان البكري وافد بني بكر[8]، وروى عنهما[9].

قَرَأَ عاصم القُرْآنَ عَلَى: أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيّ، وَزِرّ بنِ حُبَيْشٍ الأَسَدِيّ، وَحَدَّثَ عَنْهُمَا[10]. أخذ عن الأول: القران. قال ابن خلكان: (وقرأ عاصم على أبي عبد الرحمن السلمي، وقرأ أبو عبد الرحمن على علي بن أبي طالب (ψ)، وقرأ علي~ على رسول الله (ε))[11].أدرك عاصم ثلاثة عشر صحابياً، وكان كثير الرواية، وقرأ على أبي عبد الرحمن السلمي على المشهور من

---

(1) السبعة في القراءات:176.
(2) البقرة/102.
(3) السبعة في القراءات:168.
(4) ابراهيم/40.
(5) السبعة في القراءات:168.
(6) الاقناع في القراءات السبع: 68، سير أعلام النبلاء: 256/5.
(7)أبو رمثة رفاعة بن يثربي، ويقال: حبيب بن حيان التيمي من بني أمري القيس بن زيد مناة بن تميم أو التميمي تيم الرباب الكوفي له صحبة من النبي ρ. ينظر: فتح البار في الكنى والالقاب:327/1.
(8)الْحَارِثُ بْنُ حَسَّانَ الْبَكْرِيُّ الذُّهْلِيُّ وَقِيلَ: حُوَيْرِثٌ، سَكَنَ الْكُوفَةَ، وعِدَادُهُ فِيهَا، رَوَى عَنْهُ: شَقِيقٌ أَبُو وَائِلٍ، وَسِمَاكُ بْنُ حَرْبٍ، وعاصم. معرفة الصحابة: 788/2. الكاشف: 302.
(9) جامع البيان في القراءات السبع: 193، غاية النهاية: 347/1.
(10) السبعة في القراءات:69، المدخل الى علوم القراءات:80.
(11) وفيات الأعيان: 390/6.

قراءته[1]. وقد ذكر عاصم أنه لم يخالف أبا عبد الرحمن في شيء من قراءته، وإنَّ أبا عبد الرحمن لم يخالف علياً في شيء من قراءته[2].

وأخذ عاصم عن زِرّ بنِ حبيشٍ: القرآن والحديث، قال العجلي: (وروى من الحديث أقل من مائتي حديث وأكثر روايته عن زِرّ بنِ حُبيش، وكان زِرُّ شيخًا قديمًا إلا أنه كان فيه بعض الحمل على عليّ ~)[3]. فضلاً عن عرضه لقراءته. (قَالَ أَبُو بَكْرٍ: قَالَ لِي عَاصِمٌ: مَا أَقْرَأَنِي أَحَدٌ حَرْفًا إِلا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّلْمِيُّ كَانَ قَدْ قَرَأَ عَلَى عَلِيٍّ (ψ) فَكُنْتُ أَرْجِعُ مِنْ عِنْدِهِ فَأَعْرِضُ عَلَى زِرٍّ)[4]. وَكَانَ زِرُّ قد قَرَأَ على عبد الله ابْن مَسْعُود[5].وهو لا يكتفي من قراءة ابن مسعود~ في قراءة القرآن فحسب، إنما يستقي منه الحديث كذلك ، لذا نجد الكثير من الأحاديث عن عاصم يكون طريقها زِرُّ بنُ حُبيش وابن مسعود. منها ما ينقله (الْبَيْهَقِيُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي عَوَانَةَ، عَنْ **عَاصِمِ بْنِ أَبِي النَّجُودِ، عَنْ زِرٍّ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ**)[6]. وغيرها من الأحاديث التي تبين هذا السند[7].

قال أحمد بن علي الأنصاري(ت-540هـ): (قال أبو بكر وحفص وغيرهما عنه: إنه قرأ على أبي عبد الرحمن عبد الله بن حبيب السلمي، وقرأ أبو عبد الرحمن على علي بن أبي طالب (ψ) ومنه تعلم القرآن، ثم قرأ بعد ذلك على عثمان بن عفان، وأُبي بن كعب، وعبد الله بن مسعود، وزيد بن ثابت، وقرأوا على النبي (ε). وقَرَأَ عاصم أيضاً على أبي مريم زِرّ بن حُبيش الأَسدي، وقَرَأَ زِرُّ على ابن مسعود، ثم قَرَأَ بعد ذلك على عثمان بن عفان، وقيل عنه: إنه قَرَأَ أيضاً على أُبي وزيد، وقَرَأوا على النبي ε)[8].

هذا على المشهور من الروايات التي لا تصمد من خلال الاطلاع على جملة القراءات المثبتة في مظانها والتي تثبت عدم التزام عاصم بكلا الموردين، السبب أن عاصماً التزم وجهاً من وجوه العربية على حساب الإسناد.

كان عاصم إماماً في القراءة في الكوفة، أما الحديثُ فله روايته التي اختلف رجال الحديث في صحتها، فقد قال ابن سعد(ت-230هـ): (قَالُوا وَكَانَ عَاصِمٌ ثِقَةً إِلا أَنَّهُ كَانَ كَثِيرَ الْخَطَأِ فِي حَدِيثِهِ)[9]. وَقَالَ النَّسَائِيُّ عنه: لَيْسَ بِحَافِظٍ. لكن رَوَى لَهُ الْبُخَارِيُّ مَقْرُونًا بِغَيْرِهِ. وَكَذَلِكَ مُسْلِمٌ وَيُصَحِّحُ التِّرْمِذِيُّ حَدِيثَهُ[10].وَهُوَ مَعْدُوْدٌ فِي صِغَارِ التَّابِعِيْنَ[11].

وقيل: (فَأَمَّا فِي الْقِرَاءَةِ فَثَبْتٌ إِمَامٌ، وَأَمَّا فِي الْحَدِيثِ فَحَسَنُ الْحَدِيثِ)[12]. قال الذهبي(ت-748هـ): (كان صالحاً خيراً حجةً في القرآن. صدوقاً في الحديث)[13]. وهذا التصحيح من الترمذي

(1) المنتظم في تاريخ الامم والملوك: 273/7.
(2) معرفة القراء الكبار:53.
(3) معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم:239.
(4) تأريخ الاسلام: 138/8.
(5) السبعة في القراءات:69.
(6)البداية والنهاية: 626/8.
(7) معرفة الثقات:239.
(8) الاقناع في القراءات السبع:75.
(9) الطبقات الكبرى: 316/6.
(10) تأريخ الاسلام: 138/8.
(11) سير اعلام النبلاء: 256/5.
(12) تأريخ الاسلام: 138/8.
(13) العبر في خبر من غبر: 128، ينظر: مرآة الجنان وعبرة اليقظان: 212.

أو الاستحسان في نقله للحديث يتوافق مع ما ذكره ابن سعد(ت-230هـ) حين قال: (قَالُوا وَكَانَ عَاصِمٌ ثِقَةً إِلا أَنَّهُ كَانَ كَثِيرَ الْخَطَأِ فِي حَدِيثِهِ) [1].

وذكر عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل(ت-290هـ) فيما كتب قال: سألت أبي عن عاصم بن بهدلة فقال: ثقة رجل صالح خير ثقة، والأعمش أحفظ منه. وكان شعبة يختار الأعمش عليه في تثبيت الحديث[2]. قال ابن أبي حاتم: (ثنا عبد الرحمن قال فذكرته لأبي فقال: ليس محله هذا أنْ يقال: هو ثقة. وقد تكلم فيه ابن علية، فقال: كأنَّ كلّ منْ كانَ اسمه عاصماً سيئ الحفظ، ثنا عبد الرحمن قال وذكر أبي عاصم بن أبي النجود فقال محله عندي محل الصدق صالح الحديث ولم يكن بذاك الحافظ) [3].

لكن ابن مجاهد يرى فيه ما لا يرى غيره قائلا: (كَانَ عَاصِم مقدماً فِي زَمَانه مَشْهُوراً بالفصاحة مَعْرُوفاً بالإتقان... حَدثنَا يحيى بن آدم عَن أبي بكر بن عَيَّاش قَالَ لَا أحصى مَا سَمِعت أَبَا إِسْحَق السبيعِي يَقُول: مَا رَأَيْت أحدا أَقرَأ لِلْقُرْآنِ من عَاصِم بن أبي النجُود مَا أستثنى أحدا من أَصْحَاب عبد الله، قَالَ أَبُو بكر بن عَيَّاش وَكَانَ أَبُو إِسْحَق أحد الفصحاء. حَدثنِي ابْن شَاكر قَالَ حَدثنَا يحيى بن آدم قَالَ حَدثنِي ابْن أبي زَائِدَة عَن تَوْبَة الْملَائِي وَكَانَ من أعلم أهل الْكُوفَة بالنحو قَالَ مَا سَمِعت أَبَا إِسْحَق لحن قطّ. وحَدثني أَبُو البخْتَرِي قَالَ حَدثنَا يحيى بن آدم قَالَ حَدثنَا الْحسن بن صَالح قَالَ: مَا رَأَيْت أحداً كَانَ أفْصح من عَاصِم بن أبي النجُود إِذا تكلم كَاد يدْخلهُ خُيَلَاء) [4].

والذي يبدو أنَّ ابن مجاهد قد اعتمد طريق يحيى بن آدم حصراً في القول (كَانَ ذَا نُسُكٍ وَأَدَبٍ، وَكَانَ لَهُ فَصَاحَةٌ وَصَوْتٌ حَسَنٌ، ويجمع بين الفصاحة، والإتقان، والتحرير، والتجويد كما كان أحسن الناس صوتًا بالقرآن)[5].ولعل المتتبع لحياة عاصم يلحظ أنّه تصدر الإقراء في الكوفة بعد وفاة أبي عبد الرحمن السلمي[6]، لكنَّ أهل الكوفة لم تجتمع عليه.

قال ابن مجاهد: (وَإِلَى قِرَاءَة عَاصِم صَار بعض أهل الْكُوفَة وَلَيْسَت بالغالبة... وَصَارَ الْغَالِب على أهل الْكُوفَة إِلَى الْيَوْم قِرَاءَة حَمْزَة بن حبيب الزيات عَلَيْهِم)[7]. فالأمر لا يستقيم بين ما رواه يحيى بن ادم من جهة، وانحسار قراءته من جهة ثانية.

لقد حدَّث عَنْ عاصم خلق كثير وهم: عَطَاءُ بنُ أَبِي رَبَاحٍ، وَأَبُو صَالِحٍ السَّمَّانُ، وَسُلَيْمَانُ التَّيْمِيُّ، وَأَبُو عَمْرِو بنُ العَلاَءِ، وَشُعْبَةُ، وَالثَّوْرِيُّ، وَحَمَّادُ بنُ سَلَمَةَ، وَشَيْبَانُ النَّحْوِيُّ، وَأَبَانُ بنُ يَزِيْدَ، وَأَبُو عَوَانَةَ، وَأَبُو بَكْرِ بنُ عَيَّاشٍ، وَسُفْيَانُ بنُ عُيَيْنَةَ، وَعَدَدٌ كَثِيْرٌ. وَتَصَدَّرَ لِلإِقْرَاءِ مُدَّةً بِالكُوْفَةِ، فَتلاَ عَلَيْهِ: أَبُو بَكْرٍ، وَحَفْصُ بنُ سُلَيْمَانَ[8].

توفي عاصم بن بهذلة سنة 127هـ[9]. وقيل: 128هـ[10] وهو الأشهر. قال أبو الفداء إسماعيل بن علي صاحب حماة (ت- 732هـ): (ثم دخلت سنة ثمان وعشرين ومائة، فيها أرسل مروان بن

---

(1) الطبقات الكبرى: 316/6.
(2) الجرح والتعديل: 340/6.
(3)الجرح والتعديل: 340/6.
(4) السبعة في القراءات: 70، جامع البيان في القراءات السبع: 195.
(5) مدخل الى علوم القراءات: 80.
(6) معرفة القراء الكبار: 51.
(7) السبعة في القراءات: 70.
(8) سير أعلام النبلاء:256/5، معرفة القراء الكبار:51.
(9) تاريخ الاسلام: 138/8.
(10) الكامل في التاريخ: 23/5، العبر في خبر من غبر: 128/1، تاريخ ابن الوردي: 179/1،مرآة الجنان وعبرة اليقظان:212.

محمد، يزيد بن هبيرة إلى العراق، لقتال من به من الخوارج، وكان بخراسان نصر بن سيار، والفتنة بها قائمة، بسبب دعاة بني العباس. وفيها مات عاصم بن أبي النجود، صاحب القراءة)[1].

قَرَأَ على عاصم اثنان من التابعين تقاربا في الكثير واختلفوا في القليل هما: حفص بن سليمان (ت- 180هـ)، وأبو بكر بن عياش(ت-193هـ)، فقد (روي عن حفص بن سليمان قال: قال لي عاصم ما كان من القراءة التي أقرأتك بها، فهي القراءة التي قرأت بها على أبي عبد الرحمن السلمي، عن علي (ψ)، وما كان من القراءة التي قرات بها أبا بكر بن عياش، فهي القراءة التي كنت أعرضها على زِرّ بن حُبيش، عن ابن مسعود)[2]. ومما يأتي تبيان ذلك من خلال سيرة الراويين.

أولاً: حَفْصُ بنُ سُلَيْمَانَ:

هو أبو عمر البزاز حفص بن سليمان بن المغيرة الأسدي الكوفي الغاضري، الإمام القارئ، قَرَأَ على زوج أمه عَاصِم بن أبي النُّجود، وكان ربيبه يجالسه في دار واحدة، فأخذ عنه القراءة عرضا وتلقينا[3].ولد بالكوفة سنة (90هـ)، وتعلم بها، ثم نزل بغداد فأقرأ بها، وأخذ عنه الناس قراءة عاصم تلاوة، ثم جاور بمكة فأقرأ بها أيضاً[4] ، وعَلَّمَ بمكةَ بعد أن عَلَّمَ بالكوفةِ سنين[5].

قرأ عليه: عمرو بن الصباح، وعبيد بن الصباح، وأبو شعيب القواس، وحمزة بن القاسم، وحسين بن محمد المروذي، وخلف الحداد. وَحَدَّثَ عَنْهُ: بَكْرُ بْنُ بَكَّارٍ، وَأَدْهَمُ بْنُ أبي إياس، وأحمد بن عبدة، وَعَمْرُو بْنُ النَّاقِدِ، وَهِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ، وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، وَأَبُو نَصْرٍ التَّمَّارُ، وَهُبَيْرَةُ بْنُ مُحَمَّدٍ التَّمَّارُ وطائفة. وَرَوَى عَنْ: عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ، وَثَابِتٍ الْبُنَانِيِّ، وابن إسحاق، وكثير بن زاذان، ومحارب بن دثار، وإسماعيل السدي، وليث بن أبي سليم، وطائفة[6].

اهتم عاصم بحفص كثيراً، حيث أخذ لحفص ما أخذه لنفسه -على المشهور- في قراءة علي بن أبي طالب لا قراءة ابن مسعود، ولعل تساؤل حفص عن خلافه مع أبي بكر في قراءته عن عاصم يوضح شيئاً عن التباين في ذلك، قال حفص: قال لي عاصم: القراءة التي أقرأتك بها فهي التي قرأتها عرضاً على أبي عبد الرحمن السلمي عن علي. والتي أقرأتها على أبي بكر بن عياش فهي التي كنت أعرضها على زرّ بن حبيش عن ابن مسعود[7].

فعاصم اختصه بهذه القراءة دون أبي بكر الذي قرأ بإسنادين، لذا كَانَ الْقُدَمَاءُ يَعُدُّونَ حَفْصًا فِي الإِتْقَانِ لِلْحُرُوفِ فَوْقَ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَيَّاشٍ، يَصِفُونَهُ بِالضَّبْطِ[8]. (قال يحيى بن معين: الرواية الصحيحة من قراءة عاصم رواية حفص، وكان أعلمهم بقراءة عاصم، وكان مرجحاً على شعبة بضبط القراءة)[9].

---

(1) المختصر في أخبار البشر: 208/1.
(2) معرفة القراء الكبار:53.
(3) تهذيب الكمال: 10/1-11، ميزان الاعتدال: 558/1، معجم الأدباء: 1180/3.
(4)معجم الادباء: 1180/3.
(5) الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها: 77/1.
(6) تأريخ الاسلام:86/11-87، تهذيب الكمال:11/1-15.
(7) معجم الأدباء: 1180/3.
(8) تأريخ الإسلام:87/11.
(9) البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة: 9/1.

قال ابن مجاهد: (بلغني عن يحيى بن معين أنه قال: الرواية الصحيحة التي رويت من قراءة عاصم رواية أبي عمر حفص بن سليمان) [1]. وقال أيضاً: (وقال أبو هشام الرفاعي: كان ممن يعرف بقراءة عاصم بالكوفة حفص بن أبي داود، وكان أعلمهم بقراءة عاصم ثم أبو بكر بن عياش)[2].

لكن هذا الإجماع في صحة القراءة لا يمنع غيرهم من القول برجحان قراءة أبي بكر، قال ابن مجاهد: (أضبط من أخذ عَن عَاصِم أَبُو بكر بن عَيَّاش فِيمَا يُقَال لِأَنَّهُ تعلمهَا مِنْهُ تعلما خمْساً خمْساً، وَكَانَ أهل الْكُوفَة لَا يأتمون فِي قِرَاءَة عَاصِم بِأحد مِمَّن يثبتونه فِي الْقِرَاءَة عَلَيْهِ إِلَّا بِأبي بكر بن عَيَّاش. وَكَانَ أَبُو بكر لَا يكَاد يُمكن من نَفسه من أرادها مِنْهُ) [3]. وذكر ابن أبي حاتم السجستاني: إنَّ أبا بكر أثْبت منه[4].

هذا التناقض في تبيان أحقية حفص من صحة القراءة لعاصم أو الوثوق في ما قرأ عنه راجع من خلال التفحص فيما رواه عن عاصم ، إذْ نجد ذلك الاختلاف الواضح وغير المبرر الذي أوقعه حفص نفسه. فضلا عن ذلك ما أُشكل عليه في ضبط الحديث ، فلم يكن عارفاً وضابطاً لسنده، فاذا عُرف عاصم بالخطأ في نقل الحديث على استحياء، فقد عُرف حفص بالكذب على المشهور. وإليك جملة من الأقوال التي تبين عدم ضبطه للحديث.

ومنهم يحيى بن معين يقول: (كان حفص بن سليمان وأبو بكر بن عياش من اعلم الناس بقراءة عاصم، وكان حفص أقرأ من أبي بكر، وكان أبو بكر صدوقاً، وكان حفص كذاباً. وروى ابن عدي لحفص أحاديث منكرة غير محفوظة منها هذا الحديث الذي رواه في الزيارة، قال: وهذه الأحاديث يرويها حفص بن سليمان، ولحفص غير ما ذكرت، وعامة حديثه عمن روى عنهم غير محفوظ) [5]. وقال ابن حبان في المجروحين: (كان يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل، وكان يأخذ كتب الناس فينسخها، ويرويها من غير سماع، وقال ابن معين رحمه الله ليس بثقة)[6].

وقال أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني (ت- 365هـ) : (حَدَّثَنَا أحمد بن علي بن الحسن المدائني، حَدَّثَنا الليث بن عُبَيد، قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيى بن مَعِين يقول أبو عُمَر البزاز صاحب القراءة ليس بثقة هو أصح قراءة من أبي بكر بن عياش، وأبو بكر أوثق مِنْهُ...أخبرنا السَّاجِيُّ، حَدَّثَنا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمد البغدادي، قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيى بن مَعِين يقول كان حفص بن سليمان، وأَبُو بكر بن عياش من أعلم الناس بقراءة عاصم وكان حفص أقرأ من أبي بكر وكان أبو بكر صدوقاً وكان حفص كذاباً) [7].

وغيرها الكثير التي وسمته بالكذب والضعف وعدم الثقة في نقله للحديث (قَالَ يحيى ضَعِيف وَقَالَ مرّة لَيْسَ بِثِقَة وَقَالَ مرّة كَذَّاب وَقَالَ أَحْمد وَمُسلم وَالنَّسَائِيّ مَتْرُوك الحَدِيث، ... وَقَالَ عبد الرَّحْمَن بن يُوسُف بن خرَاش كَذَّاب مَتْرُوك يضع الحَدِيث وَقَالَ ابْن حبَان كَانَ يقلب الْأَسَانِيد وَيرْفَع

(1)جامع البيان: 202/1.
(2)جامع البيان: 202/1.
(3) السبعة في القراءات: 71.
(4) الجرح والتعديل: 173/3.
(5) صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان:61-62. منها حديثه ((من حج فزار قبري بعد موتي كان كمن زارني في حياتي)) اتَّفَقَ أَهْلُ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ عَلَى الطَّعْنِ فِي حَدِيثِ حَفْصٍ هَذَا.
(6) المجروحين:255/1، دعاوي المناوئين: 336.
(7) الكامل في ضعفاء الرجال: 268/3، شذرات الذهب :357/2.

الْمَرَاسِيل، وَقَالَ أَبُو زرْعَة وَالدَّارَقُطْنِيّ ضَعِيف)[1]. وَقَال عبد الرحمن بْن يُوسُف بْن خراش: كذاب متروك يضع الحديث[2].

وعلى الرغم من إجماع كذبه بالحديث، فإنَّ إجماعاً يثق بقراءته دون حديثه، قال ابن حجر(ت - 852هـ) : (متروك الحديث مع إمامته في القراءة)[3]. قال ابن تيمية: (وَقَدْ اتَّفَقَ أَهْلُ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ عَلَى الطَّعْنِ فِي حَدِيثِ حَفْصٍ هَذَا دُونَ قِرَاءَتِهِ)[4]. وقال الذهبي: (كان ثبتًا في القراءة، واهيًا في الحديث)[5].

السؤال المطروح: هل ضعفه في الحديث يمنعنا أن نقرأ بروايته عن عاصم[6]؟! الجواب لا يضر عند السلف ضعفه بالحديث مع إجادته بالقراءة ما دام سندها سليماً ولا يجرح في عدالته[7]. وهذا ما لا تقبله السجية العلمية ولا الطبائع النفسية من الصدق هنا والكذب هناك.

ثانياً: أبو بكر بنُ عَيَّاشٍ:

هو أَبُو بَكْرٍ بن عياش بن سالم الحناط الكوفي الأسدي الكاهلي، مولى كاهل بن أسد بن خزيمة، واختلف في اسمه فقيل: شعبة وهو أشهرها[8]. وقيل: سالم، وقيل: عنترة، وقيل: محمد، وقيل: أحمد، وقيل: حمّاد، وقيل: مطرف، وقيل: عبد الله، وقيل: رؤبة، وقيل: عتيق، وقيل: حسين، وقيل: اسمه كنيته[9].

لزم أبو بكر عاصماً في الإقراء، والمغيرة بالفقه، وقد نقل الداني: (سمعت أبا بكر بن عيّاش، يقول: ما رأيت أفقه من مغيرة فلزمته، وما رأيت أقرأ من عاصم فقرأت عليه) [10].

إلا أنه فَاق حفصاً إذ قرأ عن عاصم بموردیه (قال أبو يوسف الأعشى: قرأت القرآن من أوله إلى آخره على أبي بكر بن عياش. وقال أبو بكر: قرأت على عاصم بن أبي النجود وتعلمت عنه القرآن حرفاً حرفاً وقال عاصم: قرأت على أبي عبد الرحمن السلمي، وقرأ أبو عبد الرحمن على علي بن أبي طالب υ. قال عاصم: وكنت أرجع من عند أبي عبد الرحمن فأعرض على زِرُّ بنِ حُبيش، وكان زِرُّ قد قرأ على عبد الله بن مسعود. قال أبو بكر: قلت لعاصم: لقد استوثقت، أخذت القراءة من وجهين قال: أجل. لفظ حماد. وهذه أجل الروايات وأعزها وأحسنها وأصحها وأثبتها عن عاصم، لأنه لا خلاف أن أجل من قرأ على عاصم وأخذ عنه وروى قراءته أبو بكر بن عياش، وأجل من قرأ على أبي بكر وأخذ عنه، وأضبطهم وأحفظهم وأتقنهم لقراءته أبو يوسف الأعشى. ومن مال عن هذه الرواية فلعجزه وتخلفه عنها وضعفه وتحيره فيها، لأنها قراءة صعبة شديدة بعيدة المأخذ تؤخذ معشرة، محققة، مرسلة مرتلة، ولا يقدر عليها إلا الحاذق فيها البصير بها، ولا يستطيع المدعون ما لا يعلمون أن يدعوها ويخوضوا فيها كخوضهم في غيرها)[11].

---

(1) الضعفاء والمتروكون (لابن الجوزي): 221/1.
(2) الجرح والتعديل: 140/1.
(3) تقريب التهذيب: 172.
(4) مجموع الفتاوى: 217/27.
(5) إثبات الشفاعة: 182.
(6) الانتصار للسلف الأخيار: 27.
(7) الانتصار للسلف الأخيار: 5.
(8) غاية النهاية: 295/1.
(9) الإقناع في القراءات السبع:69.
(10) جامع البيان في القراءات السبع: 201/1.
(11) المبسوط في القراءات العشر: 44.

وهذا يفسر ما تبنيناه من خلاف بين قراءتي حفص وأبي بكر، قال ابن قتيبة عن عاصم: (وروى عنه القراءة: أبو بكر بن عيّاش، وأبو عمر البزّاز، واختلفا اختلافاً شديداً في حروف كثيرة. وكان عاصم قرأ على: أبي عبد الرحمن السّلمى، و زِرّ بنِ حُبَيش)[1] .

فهذا التحول في تبرير الاختلاف بين حفص وأبي بكر دعا بعضهم معتقداً على لسان أبي بكر أنَّ الأخير لا يقر بقراءة علي بن ابي طالبυ، قال الذهبي: (وقال يحيى بن آدم: قلت لأبي بكر بن عياش: تقولون إن علياً~ لم يقرأ القرآن قال: أبطل من قال هذا. وروى عاصم بن أبي النجود عن أبي عبد الرحمن السلمي قال: ما رأيت أحداً كان أقرأ من علي. وقال ابن سيرين: يزعمون أنَّ علياً كتب القرآن على تنزيله, فلو أصبت ذلك الكتاب لكان فيه علم)[2].

إنَّ عاصماً لم يكتف بتعلم أبي بكر بكلتا القراءتين. بل أوصاه بقراءة يحيى بن وثاب، وهذا التنوع لم يترك مجالاً للتثبت من قراءة قارئ لاسيما أنَّ القراء كانت لهم فضيلة الوجه النحوي وقبوله في قراءة النص القرآني. قال أبو بكر بن عياش: (كنت إذا قرأت عَلَى عَاصِم قَالَ: اقرأ قراءة يَحْيَى بْن وثاب، فإنه قرأ عَلَى عُبَيْد بْن نضيلة كل يوم آية) [3].

روى أبو بكر بن عياش عن: إسماعيل السدي، وأبي حصين، وحصين بن عبد الرحمن، وأبي إسحاق، وعبد الملك بن عمير، وصالح بن أبي صالح مولى عمرو بن حريث. كما حدث عن: أبي هريرة، وسليمان الأعمش، وطائفة سواهم. وعرض القرآن أيضاً على عطاء بن السائب، وأسلم المنقري[4].

وقرأ عليه أبو الحسن الكسائي، ويحيى العليمي، وأبو يوسف يعقوب الأعشى، وعبد الحميد بن صالح البرجمي، وعروة بن محمد الأسدي، وعبد الرحمن بن أبي حماد. وروى عنه أيضاً: ابن المبارك، مع تقدمه، وأبو داود الطيالسي، وأحمد بن حنبل، وأبو كريب ومحمد بن عبد الله بن نمير، وعلي بن محمد الطنافسي، والحسن بن عرفة، وأبو هشام الرفاعي وأحمد بن عمران الأخنسي وأحمد بن عبد الجبار العطاردي، وخلق لا يحصون[5].

توفي بالكوفة في جمادى الأولى سنة (193هـ)[6]. قال ابن المبارك: (ما رأيت أحداً أسرع إلى السنة من أبي بكر بن عياش) [7]. قال ابن الجزري: (وكان من أئمة السنة قال أبو داود: حدثنا حمزة بن سعيد المروزي وكان ثقة قال: سألت أبا بكر بن عياش وقد بلغك ما كان من أمر ابن علية في القرآن قال: ويلك من زعم أن القرآن مخلوق فهو عندنا كافر زنديق عدو الله لا نجالسه ولا نكلمه) [8].

ثالثاً: المفضل بن محمد الظبي الْكُوفِيُّ، المقرئ.

---

(1) المعارف:530. منها ما نقله عن زر بن حبيش(قَالَ أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ زِرٍّ عَنْ عَبْدِ اللهِ قَالَ: (كَانَ رَسُولُ اللهِ (ε) يُصَلِّي فَجَاءَ الْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ فَجَعَلَا يَتَوَثَّبَانِ عَلَى ظَهْرِهِ إِذَا سَجَدَ، فَأَرَادَ النَّاسُ زَجْرَهُمَا فَلَمَّا سَلَّمَ قَالَ لِلنَّاسِ: هَذَانِ ابْنَايَ، مَنْ أَحَبَّهُمَا فَقَدْ أَحَبَّنِي). البداية والنهاية:39/8.
(2) معرفة القراء الكبار: 13.
(3) تأريخ الإسلام: 274/7.
(4) معرفة القراء الكبار: 79.
(5)معرفة القراء الكبار: 80.
(6) المعارف: 509، المعرفة والتاريخ: 182/1، الاقناع في القراءات السبع: 69.
(7) العبر في خبر من غبر:242/1، معرفة القراء الكبار:80.
(8) غاية النهاية:295/1.

أبو عبد الرحمن[1]، وقيل: أبو العباس[2]، وقيل: أبو محمد الضبي المفضل بن محمد بن يعلى بن عامر ويقال: المفضل بن محمد بن سالم ويقال: محمد بن سالم بن أبي المعالي بن يعلى بن سالم بن أبيّ بن سليم بن ربيعة بن زبان بن عامر بن ثعلبة[3].

هو الراوية والأديب النحوي اللغوي: كان من أكابر علماء الكوفة، عالماً بالأخبار والشعر والعربية[4]. وكان أحدَ الأئمَّة الفضلاءِ والثقاتِ الأثبات، علَّامةً في النَّسب وفي أيام العرب[5].قرأ القراءاتِ على عاصم ، وكان من جلة أصحاب عاصم بن بهدلة، فقد قرأ عليه وشذ عنه بأحرف[6].واتَّفقوا على صدقه وثقتِه وفضله[7].

قال الخطيب البغدادي(ت- 463هـ): (وكان علامة راوية للآداب والأخبار، وأيام العرب، موثقا في روايته، وقدم بغداد في أيام هارون الرشيد) [8].وَله اخْتِيَار من الشّعْر، الْمَعْرُوف بـ(المفضليات)[9]. (قال ابن الأعرابي: سمعت المفضل الضبي يقول: قد سلط على الشعر من حماد الراوية ما أفسده فلا يصلح أبدا، فقيل له وكيف ذلك، أيخطىء في روايته أو يلحن؟ قال: ليته كان كذلك فان أهل العلم يردّون من أخطأ إلى الصواب، ولكنه رجل عالم بلغات العرب وأشعارها ومذاهب الشعراء ومعانيهم، فلا يزال يقول الشعر يشبه به مذهب رجل ويدخله في شعره ويحمل ذلك عنه في الآفاق فتختلط أشعار القدماء ولا يتميز الصحيح منها إلا عند عالم ناقد، وأين ذلك؟)[10].

قرأ عليه: أبو زَيْدٍ سَعِيدُ بْنُ أَوْسٍ الأَنْصَارِيُّ، وَجَبَلَةُ بْنُ مَالِكٍ الْبَصْرِيُّ. وَحَدَّث عَنْ: سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، وَأَبِي إِسْحَاقَ السَّبِيعِيِّ، وعاصم بن أبي النجود، ومجاهد بن رومي، وسليمان الأعمش، وإبراهيم بن مهاجر، ومغيرة بن مقسم. وَقِيلَ إِنَّهُ رَوَى عَنْ أَبِي رَجَاءٍ الْعُطَارِدِيِّ. حَدَّثَ عَنْهُ: أَبُو كَامِلٍ الْفُضَيْلُ بْنُ الْحُسَيْنِ الْجَحْدَرِيُّ، وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنُ الأَعْرَابِيِّ، وَعَلِيُّ بن محمد المدائنيّ، وطائفة[11].روى عنه أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، ومحمد بن عمر القصبي، وأبو كامل الجحدري، وأبو عبد الله محمد بن زياد بن الأعرابي، وأحمد بن مالك القشيري، وغيرهم[12].

قَالَ الْخَطِيبُ : كَانَ إِخْبَارِيًّا عَلامَةً، مُوَثَّقًا. وَأَمَّا أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ فَقَالَ : مَتْرُوكُ الْقِرَاءَةِ وَالْحَدِيثِ. وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ السِّجِسْتَانِيُّ: هُوَ ثِقَةٌ فِي الأَشْعَارِ، غَيْرُ ثِقَةٍ فِي الحروف[13]. قال الذهبي: (قلت: بل قراءته حسنة قَوِيَّةٌ، وَأَمَّا الْحَدِيثُ فَفِيهِ لِينٌ)[14].

---

(1)معجم الادباء: 2070/6.
(2) بغية الوعاة:297/2، معجم المؤلفين: 316/12.
(3)غاية النهاية: 307/2.
(4)معجم الادباء: 2070/6.
(5) المنتظم في تاريخ الامم والملوك: 340/8.
(6)معرفة القراء الكبار:79، المنتظم في تاريخ الامم والملوك: 340/8.
(7) مرآة الزمان: 432/12.
(8) تاريخ بغداد: 122/13، ينظر: البلغة في تراجم ائمة النحو واللغة: 296/1.
(9) تاريخ العلماء النحويين: 214.
(10)معجم الادباء: 2070/6.
(11)تاريخ بغداد: 122/13، تاريخ الاسلام: 470/10، لسان الميزان:81/3.
(12)تاريخ بغداد: 151/15.
(13) تاريخ الاسلام: 470/10، ميزان الاعتدال: 170/4.
(14) تاريخ الاسلام: 470/10.

تُوُفِّيَ إمام اللغة والنحو، وراوية الآداب والأشعار سَنَةَ ثَمَانٍ وَسِتِّينَ وَمِائَةٍ[1]. له الأشعار المختارة المسماة المفضليات. و معاني الشعر، والأمثال، وألفاظ العروض[2].

ما تقدم يوضح السيرة الروائية في تواتر القراءات منذ شخص النبي الكريم وانتهاء لرجال الطبقة الرابعة وخصصت الحديث في قُرَّاء المصحف الذي بين أيدينا اليوم والمنقول عبر رجالاته المشهورة عن عاصم والسلمي برواية حفص، ومن خلال لُغة التفرد التي وثقتها من كتب القراءات يلحظ جلياً أنَّ الراوي قد وضع لنفسه مساحة في الاجتهاد من دون اعتماد السند وهذا مدعاة الى كثير من التساؤلات التي تخصّ موافقة هذا الاجتهاد للمعنى التفسيري في النص القرآني.

صفوة القول- إنّ قراءة عاصم هي إحدى القراءات التي أجتمع عليها القراء في صحتها، وهي تأخذ وجها من وجوه الإقراء عند مصحف عثمان بن عفان ~في الكوفة، وعلى الرغم من شيوع قراءة حمزة في هذه المدينة وضعف الإقراء عند عاصم أو محدودية تداوله، إلا أن موقف نحويي البصرة كان رافضاً لها (فها هم أولاء يتأمرون على قراءة حمزة الكوفي وهو من القراء السبعة، فتارة يضعفونها، وأخرى يردونها ويحرمون القراء بها)[3].

لكن بَرَزَتْ قراءة عاصم براويتيه حفص وشعبة، وعلى الرغم من شهرة الأول بالكذب والتدليس في الحديث وشيوع الثاني بالصدق في النقل والأداء، إلا أنَّ شيوع قراءة حفص قد انطلقت من الكوفة إلى العالم الإسلامي على مراحل، وهي جزء بما جرى على رواية القرآن منذ الطبقة الأولى حتى الطبقة الرابعة:

المرحلة الاولى: قراءة واحدة أنزلها الله تعالى على النبي محمد(ρ).

المرحلة الثانية: أجاز النبي محمد بقراءات سبع تيسيراً وتسهيلاً للمجتمعات العربية، وكلٌّ بحسب أنظمته وقوانينه، لئلا يكون الدين الجديد طارداً للغتهم.

المرحلة الثالثة: توحيد المتعدد من القراءات على قراءة واحدة، وهذا صنيع الخليفة الثالث قد استحسنه جميع الصحابة، واقرّوا على صحة التوحيد.

المرحلة الرابعة: القرآن ذو القراءة الواحدة وُزِّعَتْ نسخه إلى المدن والأمصار، وألزموا القُرَّاء بعدم الأخذ دونه. وهذه المرحلة خطيرة حيث لم يلتزم القراء بها، أو كان الالتزام بها محدوداً، فهذا ابن مسعود من رجال الطبقة الأولى الذي عرض القران على النبي، لم يلتزم بمصحف عثمان، ودعا أصحابه بعدم تسليم مصاحفهم فخبؤوها في بيوتاتهم[4]. قال ابن مسعود : (أما بعد: فإنَّ الله قال: (وَمَنْ يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ)[5]، وإني غال مصحفي، فمن استطاع منكم أن يغل مصحفه فليفعل) [6].

المرحلة الخامسة: اختيار سبعة قُرّاء ممن عُرف منهم بالالتزام في مصحف عثمان~، وعند عرض أولئك السبعة وجدوا هذا الاختلاف، مما وسموهم بـأصحاب القراءات السبع. وأصبح بعد هذا كل قارئ مشهور يستوطن ببلد يختار رواية يفضلها يقرئ بها الناس.

---

(1) تاريخ الاسلام: 470/10، معرفة القراء الكبار:79، غاية النهاية: 307/2، لسان الميزان: 81/6.
(2)معجم المؤلفين: 316/12.
(3) أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة:384، النحو العربي: مذاهبه وتيسيره:25.
(4) كنز الدرر وجامع الغرر:272/6، نثل النبال بمعجم الرجال: 601/2.
(5) آل عمران/161.
(6) العواصم من القواصم: 97/1، مسند أحمد: 414/1.

المرحلة السادسة: في القرن الخامس الهجري، استوطن في الشام (ابن طاووس) وهو قارئ مشهور، وكان يقرئ الناس على رواية الدوري، فانتشرت قراءته على حساب قراءة ابن عامر وهو من السبعة الذين اختارهم ابن مجاهد، بعدها انتشرت قراءة ابن طاووس إلى كثير من العالم الإسلامي في العراق والسودان وليبيا وأماكن عديدة، واستمرت رواية الدوري إلى زمن ابن الجزري[1].

المرحلة السابعة: تدخل الدولة العثمانية في رسم سياسة الإقراء في المناطق التي استولت عليها، فهي من متبعي المذهب الحنفي وقد تمسك مفتوها بقراءة عاصم، وأخذ المصحف يطبع بما يسهل رواية حفص ويخدمها. وأخذ دعاتها يثقفون على الأخذ برواية حفص، وحين فتح العثمانيون مصر بدأت رواية حفص تأخذ مكانتها في الانتشار، أما الأماكن البعيدة عن سلطتها ظلت على مصاحفها ونخص بالذكر بلاد المغرب العربي الذين احتفظوا بقراءة مالك، وكان مالك مدنياً يقرأ برواية أهل المدينة [2].

المرحلة الثامنة: في العصر الحديث ساهم طبع المصاحف بما يسهل رواية حفص، وشرع الدعاة في طباعة المصاحف على ما قام به العثمانيون وخاصة مصحف المملكة العربية السعودية[3].

مما تقدم هو تصور أقرته المصنفات العربية قديماً وحديثاً ، وكان الباحث يلتقط هذه النصوص كي يشكل صورة خفية عن حقيقة القراءة القرآنية. فما عاد أنَّ الإقراء محصورٌ في السند النصي عبر تواتره عند جميع رجال القراءات، إنما ابتدأ بالسماحة في اختيار النظام اللغوي للقارئ، ومروراً من خلال اختيار السند وما يقابله من تقبله وجه من وجوه العربية، وانتهى إلى تدخل الحكام في تبني قراءة حفص من دون بحث حقيقي عن أسباب ذلك الاختيار، وما موقف القارئ من سلسلة تواتره للقراءة، فضلاً عن ذلك عدم معرفة المساحة التي تسمح للقارئ لأنْ يجتهد في اختياره.

موقف النحويين من القرآن والقراءات:

إنَّ المتتبع لجهود النحويين القدامى من خلال المصنفات اللغوية بصورة عامة، والنحوية بصورة خاصة، يلحظ جدلية الاستشهاد في القراءات بين الإفراط والتفريط في ضوء المرجعيات الفكرية التي ينطلق منها هذا العالم أو ذاك، فمنهم من لا يعدها أساساً للاستشهاد، ومنهم ما لا تقوم قواعده إلا من خلالها موثقا سبيلها في النص القرآني. يقول الدكتور محمد خير الحلواني:(إن النحاة لم يكونوا على منهج واحد في أمر القراءات القرآنية التي تَخرُج عن قراءة الجمهور، فمنهم مَن ردَّ بعضها، وقَبِل بعضًا آخرَ، ومنهم مَن جعل قراءات القرآن كلها حُجة) [4].

وفي ذلك تفصيل إذ بدأ النحاة عملهم إبَّان بواكير حركة تدوين القران تدويناً إعرابياً، أو ما يسمى بنقط الإعراب التي أسسها أبو الأسود الدؤلي الذي قدّم خدمات جليلة رسمت المصحف الشريف خطوطه العامة في الإقراء، وعدت محاولاته العظيمة بصمة كبيرة في الدرس النحوي القرآني، ومرجعاً مهماً لمن وقع فيه الخلاف ودبّ عنده الشك في الإعراب أو الإقراء أبان كتابة المصحف. فهو لم يضع قواعد القرآن لكن ما سجله من نقاط إعراب هي دليل المرفوعات أو

(1) تسهيل علم القراءات:137.
(2) تسهيل علم القراءات: 138.
(3)تسهيل علم القراءات: 138.
(4) أصول النحو العربي: 37.

المنصوبات أو المجرورات أو المجزومات، لذا عرفته التراجم بصاحب النحو[1]. فـ(أَوَّلُ مَنْ وَضَعَ النَّحْوَ أَبُو الأَسْوَدِ الدُّؤَلِيُّ، ثُمَّ مَيْمُونُ الأَقْرَنُ، ثُمَّ عَنْبَسَةُ الْفِيلُ، ثُمَّ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ)[2]. فهؤلاء يمثلون النحو العربي، وما كانت البصرة إلا مكاناً ولدوا فيه وانتجوا تراثا عدَّ من بعد بالمذهب البصري، ولا أرى من تسميته الا تفريقاً مما جاء به المذهب الكوفي من بعد، فنحو الخليل وسيبويه نحو عربي من دون تخصيص، وما البصرة الا قبلة للمتعلمين ينهلون من أعلامها ويعلمون ويتعلمون حتى كانت المذاهب الاخرى.

حين بدأ النحويون في رسم قواعدهم راعوا الأصول التي ينطلقون منها في دراستهم، وكان السماع هو أحد تلك الأصول، فكبار النحويين اعتمدوا السماع بحسب الأهم والأقدر على ضبط اللغة وتحقيق القياس من بعد، والسماع هو (أصل من أصول النحو واللغة ودليل من أدلتها)[3] ، أو هو (ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيه وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين عن مسلم أو كافر[4]. ومما يأتي تفصيل عن ذلك:

1. كلام العرب: وهو الأصل في السماع، اذ عمد النحويون على تدوين اللغة من العرب الفصحاء، (فلم يأخذوا اللغة من كل قبيلة، لأنَّ القبائل عندهم لا تتساوى في الفصاحة، فهناك قبائل عاشت في عزلة تامة، وأغلقت عليها باب الصحراء، فكملت لها لغتها، وصينت من كل تحريف. وهناك قبائل اتصلت بغيرها، وتأثرت بهذا الاتصال عن طريق الاختلاط أو الجوار، فهذه يُحترس من لغتها ولا يؤخذ عنها؛ لأنها لم تكن في عزلة تامة تصون اللغة من كل عبث يمتد اليها) [5].

والذين أخذت منهم العربية والقياس عليها وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم: قيس، وأسد، فإنَّ هؤلاء هم الذين عليهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتكل في الغريب والإعراب، ثم هذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر القبائل[6].

2. أشعار العرب: من الجاهليين، والمخضرمين، والإسلاميين، إذ اعتمد النحاة على الشعر اعتماداً كبيراً في توثيق قواعدهم (إذ يكون وحده العنصر الغالب من بين مصادر اللغة، في دراسات النحاة الأوائل والمتأخرين، ويعد ذلك – إذا نظرنا إليه في ضوء ظروف العصر - شيئاً طبيعيا يتلاءم مع طبيعة العربي وما تتوق إليه نفسه. فالذي دفع النحاة إلى هذا الاتجاه من الشعر أمور منها: المنزلة العظيمة التي كان يتمتع بها الشعر في نفوس العرب الأولين، فهم يحفظونه، ويتدارسونه بينهم، ويعتبرونه مصدر فخر وسر مهابة) [7]. فضلا عن ذلك أنّ النحاة أنفسهم ينظرون إلى الشعراء المعتد بروايتهم نظرة افتخار وإكبار وتقدير واحترام، وكان هذا ينسحب على ما يقولونه من أشعار تعد في نظر النحاة حجة تلتمس لها التأويلات إنْ ورد فيها ما يخالف القواعد العامة[8].

3. القرآن الكريم: من المتوقع من النحويين أن يتخذوا من آيات القران الكريم أساساً ومنطلقاً في استنباط الكثير من القواعد النحوية كيف لا والقرآن عند الكثيرين هو النص الأفصح على

(1) العبر في خبر من غبر:57/1.
(2) المنتظم من تاريخ الملوك والأمم:97/6.
(3)الشاهد وأصول النحو في كتاب سيوبيه:39.
(4) الاقتراح في أصول النحو: 14.
(5) القران الكريم وأثره في الدراسات النحوية:17.
(6) الاقتراح في أصول النحو: 57-58.
(7) موقف النحاة من القراءات القرآنية:40.
(8)موقف النحاة من القراءات القرآنية:40.

الإطلاق من بين جملة النصوص التي عرفها العرب[1]. إلا أنهم لم يستشهدوا إلا في مسائل نحوية متفرقة يظهر فيها الشعر ريادته عليه[2].

اذن- اللغة المحكية على لسان العرب المرجع الأول في استنباط القواعد على حساب النص القرآني، فإذا تعارض شيء من آي القرآن مع أقيستهم، لجأ النحويون إلى محاولة تأويله وتوجيهه لتستقيم لهم أقيستهم، ومنهجهم هذا يفسر أنهم نظروا إلى القرآن على أنه نص كغيره من النصوص المسموعة التي من الممكن أن تخضع للتأويل، حرصاً منهم على ثبات ما خرجوا به من أقيسة، والذي دفعهم في ذلك اعتزازهم الشديد بلغة العرب التي سبقت القران[3]. وحسبنا عيسى بن عمر الثقفي النحوي، يقول ابن الجزري: (قال أبو عبيد القاسم بن سلاَّم: كان من قرَّاء البصرة عيسى بن عمر الثقفي، وكان عالِمًا بالنحو، غير أنه كان له اختيار في القراءة على مذاهب العربية يُفارق قراءة العامة، ويَستنكره الناس، وكان الغالبَ عليه حبُّ النصب إذا وجد لذلك سبيلًا) [4].

4. القراءات: استبعد النحويون القدامى من منهجهم الاستشهاد بالقراءات إلا إذا كان هناك شعر يسندها[5]. أو ما وافق أقيستهم، يقول الدكتور محمود أحمد الصغير: (ولم يكن عيسى بن عمر أقلَّ من أبي عمرو جُرأةً في ردِّ هذه القراءات إذا لم تُوافِق مقياسه، فقد كان لعيسى منهج واضح أيضًا في النظر إلى لغات العرب) [6].ويقول أيضاً: (واختيار عيسى بعد هذا شذوذ اختيار، لا اختيار شذوذ؛ لأنه كان يقرأ بكثير من الوجوه التي كان عليها الأئمة المشهورون، أما استنكار الناس لاختياره، فيعود إلى خروجه على إجماعهم، وهو مصير كل مَن خالَفهم... ولعل اختيار عيسى في القراءة يجلو لنا موقفه من القراءات النوادر، فهو يقبل منها ما يُوافق مذهبه، ويعتد به في بناء القاعدة النحوية، ولو كان مخالفًا للرسم) [7].

هذا هو موقف النحويين المتقدمين لان(الاستشهاد بالقراءات المتواترة غير المخالفة للقياس، سار عليه البصريون كما سار عليه الكوفيون)[8]. فسيبويه الذي يرىَّ القراءة لا تخالف لأنها سنة[9]. نجده ينسب بعض القرّاء إلى التوهم والغلط[10]. وتخطئة القراء ليس بالهين عند بعض المنتصرين لها فهي (أولى بالصحة من النحاة لأنهم يعتمدون في قراءاتهم على السماع وهم ثقة، فالقرّاء أهل تلقّ وعرض فهم أدق في نقلهم اللغة)[11].

وعلى الرغم من ذلك فقد خالف القراء في مواضع عديدة قراءة المشهور من الجمهور لأنها لا تسري على قواعد الكوفيين. قال د. مهدي المخزومي: (القراءات مصدر هام من مصادر النحو الكوفي، ولكن البصريين كانوا قد وقَفوا منها موقفهم من سائر النصوص اللغوية، وأخضعوها لأصولهم وأقْيِسَتهم، فما وافَق منها أصولهم ولو بالتأويل، قبِلوه، وما أباها رفضوا الاحتجاج به،

(1) قراءات النحاة البصريين من اصحاب الاختيارات الشاذة في ضوء علم اللغة الحديث:18.
(2) القران الكريم وأثره في الدراسات النحوية:117.
(3) القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية:112، قراءات النحاة البصريين:18.
(4) غاية النهاية في طبقات القراء:613/1.
(5) القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية:117.
(6) القراءات الشاذة وتوجيها النحوي: 109.
(7) القراءات الشاذة وتوجيها النحوي: 109.
(8) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: 47.
(9)الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: 47.
(10) معاني القران (الفراء): 76/2.
(11) اللهجات العربية في القراءات القرآنية: 86.

ووصفوه بالشذوذ، كما رفضوا الاحتجاج بكثيرٍ من الروايات اللغوية، وعدُّوها شاذَّة، تُحفظ ولا يُقاس عليها) [1].

أما الاحتجاج بالقراءات الشاذة والقياس عليها، واعتبارها أصلاً من أصول الاستشهاد، فهو ليس من منهج البصريين؛ لأنهم لم يكونوا يعتبرون من القراءات حُجة إلا ما كان موافقًا لقواعدهم وأقْيِسَتهم، وأصولهم المقرَّرة، فإن خالفتها ردُّوها، في حين كانت القراءات مصدرًا من مصادر النحو الكوفي[2].

-صفوة القول- إنَّ كلام العرب أساس قواعد النحويين وما ترد من قراءات ما هي الا تجسيدٌ لكلام العرب، وما خالفها لا يعتد به في نسج القواعد من النحويين، ويسري الحديث النبوي في ذلك سريان القران والقراءات، وإنْ اضعفه النحويون من قبل، اذ لا نجد لهم أسانيد للحديث في قواعدهم، وما ذُكر في مواضع قليلة تجدها قد أسندت قبلها شعراً. لذا كان كلام العرب أساساً لبناء القواعد، قال عيسى بن عمر: (أرى أن أضع الكتاب على الأكثر. وأسمى الآخر لغات فهو أول من بلغ غايته في كتاب النحو)[3].

وعليه فإن هذا المنهج أصبح ملزماً على القراء النحويين من أمثال عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي القاريء الثقة، والنحوي الثبت[4]، أخذ القراءة عن يحيى بن يعمر، وقد عاصر أبا عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر الثقفي، وحماد بن سلمة، وحماد بن الزبرقان، ومسلمة بن عبد الله[5]. قال الخليل بن احمد: (كان عبد الله يُقدَّم على ابي عمرو في النحو، وابو عمرو يُقدَّم عليه في اللغة) [6]. وقال الزبيدي: (كان ابن أبي اسحاق أول من بعج النحو، ومد القياس والعلل، وكان معه أبو عمرو أوسع علماً بكلام العرب ولغاتها وغريبها) [7].

فالحضرمي شيخ أبي عمرو وكلاهما قارئان ونحويان لكن الأول قراءاته ضمن ثوابته النحوية ويبطل ما سواها؛ فهو من المتشددين في تطبيق المقاييس النحوية، ودعم نفوذها على السنة الناطقين باللغة، حتى دفعه تشدده إلى تخطئة شعراء العرب[8]، أما الثاني فيقيس على الأشهر والأشيع وما يخالفه لا يُخطئه. قال الأستاذ مصطفى السقا: (كان أعرف من استاذه بطبيعة اللغة، إذ كان أعظم رواة البصرة علما بأشعار القبائل وأنسابهم، وكان من أصحاب القراءات فخالف أستاذه وزميله الحضرمي في بعض أصول المذهب البصري، فكان أبو عمرو يقيس على الأشيع في كلام العرب، وأما ما خالف الأكثر الأشيع فلا يهدره، ولا يخطئ قائله، ولكنه يعتبره لغة خاصة، كما يعده عربياً فصيحاً، وبهذا خَفَّفَ أبو عمرو من حدة تجريد القياس التي اتصف بها منهج الحضرمي بإهداره كلام المخالفين للقياس من العرب والقول بخطئهم)[9]. لذا فإن الأحكام التي أطلقها النحاة المتأخرون تجاه قراءات النحاة الاوائل عامة، إنما تقيم الفكر النحوي لدى أولئك النحاة. فهم يعمدون إلى اشاعة آرائهم النحوية من خلال قراءاتهم [10].

(1) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: 384.
(2) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: 47، القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي: 206.
(3) طبقات النحويين واللغويين:34.
(4) تأريخ الاسلام: 397/7، تأريخ ابن الوردي: 179/1.
(5) طبقات النحويين واللغويين:31.
(6) المزهر:342/2.
(7) طبقات النحويين واللغويين:31.
(8) أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي:41.
(9) نشأة الخلاف في النحويين البصريين والكوفيين:96.
(10) قراءات النحاة البصريين:23.

يقول الدكتور محمد خير الحلواني: (وأول نحوي وقَفنا له على رأي في بعض القراءات هو أبو عمر بن العلاء، فقد ردَّ قراءة لمحمد بن مروان المدني، هي (هؤلاء بناتي هنَّ أطهرَ لكم) [1]، بنصب أطهر، وجعل (هن) ضمير فصل لا إعراب له، فقال: احتبى ابن مروان في هذا باللحن"، وقرأ أبو جعفر وشيبة (ليُجزَى قومًا بما كانوا يكسبون)[2]، فعدَّ أبو عمرو قراءتهما لحنًا ظاهرًا؛ لأنهما نَصَبَا نائب الفاعل (قومًا)، وقال في قراءة الشِّجَرة - بكسر الشين - يقرأ بها برابرة مكة وسودانها، ولا شك أن أبا عمرو لا يُنكر القراءة، إلا لأنه لا يَثِق بروايتها عن الرسول (ε)، وكذلك حال النحويين الذين طعَنوا ببعض القراءات)[3]. فأصبحت القراءات مجالاً لتطبيق القواعد وليست مصدراً تستسقى منه القواعد[4].

أثر القراءات عند النحاة:

بات واضحاً من منهج النحويين القدامى من القرآن والقراءات من عدم تقبلها إلا ما وافق قواعدهم النحوية المستقاة من كلام العرب وهو المنهج الذي غلب عليه أصحاب المدرسة البصرية، أما الكوفيون فقد استعانوا في تضمين قواعدهم أو مخالفتهم للبصريين في كثير من أبواب النحو العربي؛ والعلة إنّ كثيراً منهم كان قارئاً ونحوياً. وهذا لا يمنع من ظهور أراء قد تخالف هنا أو هناك مما يعد هروباً من أسوار المدرسة الكوفية ليتساوى المخالفون في عدم الاستدلال بالقرآن والقراءات إلا ما يوافق السجية العربية. وهذا الذي دعا د. عبد العزيز الدليمي إلى القول: (أما ما نقلوه من أن الكوفيين هم الذين اعتمدوا على القراءات وقاسوا عليها، وأن البصريين وحْدهم هم الذين رفضوا بعض القراءات؛ لأنها تخالف أصولهم وأقيستهم - فهو قولٌ غير سديد. إنَّ موقف النحاة واللغويين من القراءات موقف موحَّد لا يختلف فيه كوفي عن بصري، والحق أن كثيرًا من النحاة قد وقفوا من بعض القراءات موقفًا مجانبًا للصواب، ولكن هؤلاء النحاة لم يكونوا كلهم بصريين، فكما كان منهم بصريون؛ أمثال: المازني(ت 209هـ)، والمبرد (ت 285هـ)، والزجاج(ت 310هـ)، كان منهم أيضًا كوفيون؛ أمثال: الكسائي (ت 189هـ)، والفراء (ت 207هـ)، بل ربما كان الكسائي هو الذي بدأ تَخطئة القرَّاء؛ إذ نرى الفراء يتوقَّف في كتابه (معاني القرآن) مرارًا؛ ليقول: إنَّ الكسائي كان لا يُجيز القراءة بهذا الحرف أو ذاك، ويُفهَم من بعض نصوص معاني القرآن للفراء أنه يَرُدُّ بعض القراءات، ويَرمي بعض القرَّاء بالوهْم) [5].

عَلِمْنا أنَّ سيبويه كان شديد الحرص على عدم مخالفته للنص القرآني في كثير من أحكامه النحوية، لكنه لم يمنع قريحته النحوية من استحسان قراءة مكان أخرى على الرغم من معرفته إنّ القراءة سنة، قال سيبويه: (فأما قوله عزّ وجلّ: (إنا كل شيء خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ)[6]، فإنّما هو على قوله: زيداً ضربتُه، وهو عربي كثير. وقد قرأ بعضهم: (وأما ثمودَ فهديناهم)[7]، إلاَّ أنّ القراءة لا تُخالَفُ؛ لأنّ القراءة السُّنَّةُ) [8]. فهو مع قراءة النصب على فعل محذوف تقديره: وأما ثمود فهدينا، فسره قوله تعالى فهديناهم[9]، إلا أنّ تواترها ألزم ضمها. قال سيبويه: (ومثلُ ذلك قولُه جلّ ثناؤه: " وأما ثمود فهديناهم " وإنما حَسُنَ أن يُبْنَى الفعلُ على الاسم حيث كان مُعْمَلاً في المُضْمَرِ وشَغَلْتَه

(1) هود/78.
(2) الجاثية/14.
(3) أصول النحو العربي:37.
(4) مواقف النحاة من القراءات القرآنية:79.
(5) الدراسات النحوية واللغوية في البحر المحيط:80.
(6) القمر/49.
(7) هي قراءة عاصم فيما نقله المفضل. ينظر: جامع البيان في القراءات السبع: 1560/4.
(8) الكتاب: 148/1.
(9) إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن: 221/2.

به، ولولا ذلك لم يحسن؛ لأنك لم تشغله بشيء. وإنْ شئت قلت: زيداً ضربتُه، وإنَّما نصبهُ على إضمار فعلٍ هذا يفَسره، كأنّك قلتَ: ضربتُ زيداً ضربتُه، إلاّ أنّهم لا يُظهِرون هذا الفعلَ هنا للاستغناءِ بتَفسيره. فالاسمُ ها هنا مبني على هذا المضمَرِ. ومثلُ ترك إظهارِ الفعل ها هنا تركُ الإظهار في الموضع الذى تَقَدَّمَ فيه الإضمارُ) [1].

كما أجاز سيبويه قراءة النصب في الاسم المعطوف الواقع بعد جملة الشرط لكن على ضعف في قوله تعالى[وإنْ تَبدُوا مَا فِي أَنفُسِكُم أو تخفُوه يُحَاسبْكُم بِه الله فَيَغْفِرَ لِمَن يَشَاءُ] [2]، يُقرآن بالرفع على الاستئناف: أي فهو يغفر، وبالجزم عطفاً على جواب الشرط، وبالنصب عطفاً على المعنى بإضمار (أنْ) وتقديره: فإنْ يغفر، وهذا يسمى الصرف، والتقدير: يكن منه حساب فغفران، وقرئ في الشاذ بحذف الفاء، والجزم على أنه بدل من يحاسبكم[3].

قال سيبويه: (وبلغنا أنَّ بعضهم قرأ: يحاسبكم به الله فيغفرَ لمن يشاء ويعذِّب من يشاء والله على كل شيء قدير. وتقول: إنْ تأتني فهو خير لك وأكرمك، وإنْ تأتني فأنا لآتيك وأحسن إليك. وقال عزَّ وجلَّ: (وإنْ تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خيرٌ لكم ونكفر عنكم من سيئاتكم). والرفع ههنا وجه الكلام، وهو الجيِّد؛ لأنَّ الكلام الذي بعد الفاء جرى مجراه في غير الجزاء فجرى الفعل هنا كما كان يجري في غير الجزاء)[4]. ثم قال: (واعلم أنَّ النصب بالفاء والواو في قوله: إن تأتني لآتك وأعطيك ضعيف، وهو نحو من قوله:

وَأَلحقُ بالحجاز فأستريحَا

فهذا يجوز وليس بحد الكلام ولا وجهه، إلَّا أنَّه في الجزاء صار أقوى قليلاً؛ لأنه ليس بواجب أنه يفعل، إلا أنْ يكونَ من الأول فعلٌ، فلمَّا ضارع الذي لا يوجبه كالاستفهام ونحوه أجازوا فيه هذا على ضعفه) [5].

إنَّ ما أسسه الحضرمي وتبعه آخرون تجسد عند المبرّد محمد بن يزيد (ت285هـ)، الذي أخضع القراءات المشهور منها والنّادر إلى مقياسه النّحوي ضارباً سنّتها متعلّلاً بضرورة التّحليق بأسلوب القرآن، وحَمله على أشرف المذاهب في العربيّة[6]، فضلاً عن ذلك دعواه لتجنُّب الأخذ بالقراءات الشاذة لما في ذلك من ضرر على اللغة والنّحو، ومن هنا كان قوله المعروف: (إذا جعلت النّوادر والشّواذ غرضك كثرت زَلاتك)[7]، ومع ذلك فإنَّ رفض المبرّد بعض القراءات ـ حتّى المشهور منها، ووصفه لها باللَّحن[8]، لا يعني أنّه لم يرتض قراءات أخرى، فهو ارتضى كلّ ما وافق مذهبه[9].

واختم قولي في أثر القراءات عند نحويي البصرة ما أثبته الفراء في كتابه (معاني القرآن) العديد من الآراء التي توافق قراءة المصحف، أو يجوزها مع غيرها، أو يرفضها ويقدم الأجود والأحسن منها. وتبع على خطاه الأخفش، بل زاد فيها بما يتوافق مع مذهبه أيضاً.

---

(1) الكتاب:81/1.
(2) قراها عاصم بالرفع (فيغفرُ)، وقراها الباقون بالجزم (فيغفرْ)، حجة القراءات: 152.
(3) إملاء ما من به الرحمن: 121/1، وقرأها ابن مسعود (يغفرْ) بدون فاء، المحتسب: 149/1.
(4) الكتاب: 90/3.
(5) الكتاب: 92/3.
(6) الكامل في اللّغة والأدب: 39/3.
(7) الأشباه والنظائر: 49/3.
(8) المقتضب: 134/2.
(9) أثر القراءات القرآنية في الدّرس النّحوي: 119.

وإنما خصصت كلا الشيخين من أصحاب معاني القرآن ليتوافق مع موضوعة الكتاب ومواطن الخلاف النحوي فيها عند قراءة حفص، والواقع النحوي يشير إلى موقف كثير من النحويين والمفسرين بل حتى القُرَّاء أنفسهم من تقديم قراءة عن أخرى ، أو تضعيف واحدة عن أولى، أو ترجيح كلا القرائتين إنْ وجدوا المعنى واحداً لا تبديل فيه ، ولعمري أن كل تغيير في مرفوع أو منصوب أو مجرور أو مجزوم ما جيء إلا لمعنى ناهيك أن التغير الصوتي والصرفي في بعض القراءات التي وجهت توجيهاً للهجة دون أخرى قد يترك أثراً في المعنى من غير وجهته التي وضعت له. هذا إذا ما وجدنا قراءات قد حددت إضافة في النص كما في قوله تعالى (وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ) [1] يعني القيامة. وقال الفراء والكسائي وغيرهما : الواو زائدة مقحمة [2]. وقوله تعلى (فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِ وَأَجْمَعُوا أَنْ يَجْعَلُوهُ فِي غَيَابَةِ الْجُبِّ وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ)[3]، الواو في (أوحينا)زائدة[4].

مواطن خلاف النحويين عن القراء:

لاقى النص القرآني اهتماماً واضحاً عند النحويين بشتى مذاهبهم، فهو النص الذي لا يعلوه على كلام العرب في(السبك، والنظم، والمعنى)، فكانت قواعد النحويين تتزين به تأكيداً لصحتها، وتوثيقاً لجدتها، لا سيما أن شواهد النحويين غير القرآنية قد تضعف في قبيلة ما، وتقوى عند أُخرى من خلال ضعف السماع، وما يترتب عليه من القياس. أما كتاب الله فمسموع عندهم في حياتهم الاجتماعية من خلال المجالس والمساجد، وهو محفوظ في بيوتهم كذلك بوصفه نصاً مقدساً يخلو من اللحن ويفضي طابعاً دينياً وأخلاقياً فيما يحمله من أحكام وخطاب إنساني عند جميع الأمم وإن اختلفت قراءته. وهذا الاختلاف في القراءات حمل بعض النحويين إلى اعتمادها، ودَفَعَ آخرين لتركها ضمن أقيسة مناهجهم ومدارسهم لأصول دراسة النحو العربي.

القرآن الكريم جاء على لغة العرب في التعبير. قال تعالى (إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ)[5]، وهو يحمل نظاماً أقرب ما يكون عند لهجة قريش مع إيماننا أنّ في القرآن ما يجمع قوانين وألفاظ لغات ولهجات أُخر[6]. فكان الأَولى من النحويين أن يجعلوا من آيات القرآن قواعد للقرآن نفسه لا على لغة العرب، ويترك للعرب لغتهم وأنظمتهم من كلام العرب أنفسهم لئلا نقع في تناقض بين الاستعمال القرآني والاستعمال العربي. مما دفع النحاة إلى اللجوء في تأويل لفظ ، أو عرض نية المحذوف في تفسير وتيسير الآيات ضمن ضوابط النحو العربي. لذا سنتابع بعضاً مما جاء في القران الكريم مما هو خارج عن سياق كلام العرب .

1. تقديم الفاعل على الفعل: استوقف النحويون في مسألة تقديم الفاعل على الفعل عند قوله تعالى (إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ * وَإِذَا النُّجُومُ انْكَدَرَتْ)[7]، وقوله (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ) [8]. فقد حمله البصريون على تقدير محذوف[9]. في حين أجاز الكوفيون رفع الاسم على الفاعلية؛ لأنّ الأخير قد عني بالنحو القرآني بوصفه متمماً للنحو القياسي. وذهب الأخفش إلى أنَّ الاسم المرفوع مبتدأ خبره الجملة الفعلية فلا حذف ولا تقديم[10].

---

(1) الانعام /135.
(2) الجامع لأحكام القرآن: 342/11.
(3)يوسف/15.
(4) تفسير البغوي: 479/2، الجامع لأحكام القرآن الكريم: 104/18.
(5) يوسف/2.
(6) لهجات القبائل العربية في النقوش الواردة في القرآن الكريم والتراث: 169.
(7) التكوير/1-2.
(8) التوبة/6.
(9) الخصائص: 106/1، 382/2.
(10) معاني القرآن:354/1.

قال ابن مالك: (فالشمس مرفوع بـ(كُوّرتْ) مضمراً، والنجوم مرفوع بـ(انكدرتْ) مضمراً وكذا ما أشبههما، لا يجيز سيبويه غير ذلك. واختار الأخفش ما أوجبه سيبويه، وأجاز مع ذلك جعل المرفوع بعد إذا مبتدأ، وبقوله أقول، لأنَّ طلب إذا للفعل ليس كطلب إنْ، بل طلبها له كطلب ما هو بالفعل أولى مما لا عمل له فيه كهمزة الاستفهام، فكما لا يلزم فاعلية الاسم بعد الهمزة لا يلزم بعد إذا) [1].

2. وجود فاعلين لفعل واحد: من نحو قوله تعالى (وَأَسَرُّوا النَّجْوَى)[2]، وقول النبيρ ((يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل)) [3] الذي يحيله النحويون إلى لغة (أكلوني البراغيث)[4] من غير لهجة قريش، وهي لغة بني الحارث بن كعب، ونُسِبَتْ إلى(طي)[5]. لكن النحويين يقرون أنّ النبيَّρ قد تحدث بها[6]، على الرغم من امتناعهم في إسناد الفعل من علامتي التثنية أو الجمع إلى اسم ظاهر.

قال ابن الوراق(ت-381هـ): (فَإِن قَالَ قَائِل: قد قَالَت الْعَرَب: (أكلوني البراغيث) فأظهروا عَلامَة الْجمع فِي الْفِعْل، وَإِنْ كَانَ الْفَاعِل كَمَا يظهرونها إِذا تقدم على الْفِعْل؟ قيل لَهُ: إِنَّمَا يحْكى مثل هَذَا على طَرِيق الشذوذ، وَلَيْسَ بِمُسْتَقِيم فِي كَلَامهم، وَلَو كَانَ لَا فرق بَين تَقْدِيم الْفَاعِل وتأخيره، لوَجَبَ أَن يَسْتَوِي اسْتِعْمَال الْفِعْل فِي كَلَامهم، فَلَمَّا اخْتلف - على مَا ذَكرْنَاهُ - حَال الْفِعْل لم يَصح الِاعْتِرَاض بِمَا يجْرِي مجْرى الشذوذ. فَإِن قَالَ قَائِل: فَمَا السَّبَب فِي إِظْهَار عَلامَة التَّثْنِيَة وَالْجمع فِي الْفِعْل إِذا تقدمه الْفَاعِل، وَلم يحسن إِذا تَأَخّر الْفَاعِل؟ فَالْجَوَاب فِي ذَلِك: أَن الْفَاعِل إِذا تقدم الْفِعْل ارْتَفع بِالِابْتِدَاءِ، ولابد للْفَاعِل من فعل، فَإِذا لم يظْهر الْفَاعِل بعده استتر فِيهِ ضمير الْفَاعِل، كَقَوْلِك: زيد قَامَ، وَالتَّقْدِير: زيد قَامَ هُوَ، وَإِذا ثنيت ضَمِيره، فَقلت: الزيدان قاما، وَإِذا جمعت زيداً جمعت الضَّمِير، فَقلت: الزيدون قَامُوا، وَإِذا تقدم الْفِعْل لم يَجْعَل فِيهِ ضمير) [7].

وقد أُجري ضمن قواعد العربية عند فصحاء اللغة: (وقال الخليل رحمه الله: من قال أكلوني البراغيث أجرى هذا على أوله فقال: مررت برجل حَسنيْن أبواه، ومررتُ بقومٍ قُرَشيّينَ آباؤهم. وكذلك أفعل نحو أعورَ وأحمر، تقول: مررت برجل أعورَ أبواه وأحمرَ أبواه. فإن ثنيت قلت: مررتُ برجلٍ أحمران أبواه تجعله اسما. ومن قال أكلوني البراغيث قلت على حدّ قوله: مررتُ برجلٍ أعورَيْن أبواه)[8].

هذا الخلاف إنما وردتْ حقيقته في حديث النبيρ، وقد حملوا الآيات البينات التي لا تظهر عليها العلامة الاعرابية كالمقصور في (نجوى). ولعلنا إذا ما تتبعنا السياق القرآني في مواطن أخرى نجد الصَّنْعَةَ النحوية في القياس واضحة عند قوله تعالى(وَأَسَرُّوا النَّدَامَةَ)[9]، (وَأَسِرُّوا قَوْلَكُمْ)[10] من دون التوجيه على لغة أكلوني البراغيث، فلم يقل:(الندامةُ، قولُكم). فمن الواضح ههنا تطويع اللهجات إلى أبعد من قريش والغرض تأسيس هذه اللهجة كلغة مقيسة في القرآن وكلام العرب.

---

(1) شرح التسهيل: 213/2.
(2) الانبياء/3، طه/62.
(3) الموطأ(برواية ابن القاسم)251/1، مسند أحمد: 477/13.
(4) الكتاب:78/1، الأصول في النحو:172/1.
(5) شرح الكافية الشافية581/2،شرح الأشموني47/2.
(6) نتائج الفكر: 128، الجنى الداني: 170، شرح الكافية الشافية: 581/2.
(7) علل النحو: 272-273.
(8) الكتاب: 41/2.
(9) المائدة/33، يونس/54، سبأ/33.
(10) الملك/13.

3. الرفع بعد (إنّ): من نحو قوله تعالى (إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ)[1] فهذا نموذج لحجم الخلاف بين النحو العربي، والنحو القرآني، (فقد ذكر عَن ابْن عَبَّاس أَنه قَالَ إِن الله تبَارك اسْمه أنزل الْقُرْآن بلغَة كل حَيّ من أَحيَاء الْعَرَب فَنزلت هَذِه الْآيَة بلغَة بني الْحَارِث بن كَعْب لأَنهم يجْعَلُونَ الْمثنى بِالْألف فِي كل وَجه مَرْفُوعا فَيَقُولُونَ رَأَيْت الرّجلَانِ ومررت بالرجلان وأتاني الرّجلَانِ وَإِنَّمَا صَار كَذَلِك لِأَن الْألف أخف بَنَات الْمَدّ واللين) [2]. أي: القياس قراءتها (إنَّ) مشددة وانما النصب بالألف لهجة وظفها القران[3].

مذهب الخليل بن أحمد قراءتها على التخفيف[4]، وعند الكوفيين بمعنى (ما)، أي: ما هذان الا ساحران[5]. وذهب آخرون (أن تكون حرف جواب، بمعنى نعم. ذكر ذلك سيبويه، والأخفش. وحمل المبرد، على ذلك، قراءة من قرأ (إنَّ هذان لساحران). وأنكر أبو عبيدة أنْ تكون (إنَّ) بمعنى نعم) [6]. كما أنكرها ابن جني: قائلاً (وأخبرنا أبو علي أنَّ أبا إسحاق ذهب في قوله تعالى: (إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ) إلى أنَّ (إنَّ) بمعنى نعم، وهذان مرفوع بالابتداء، وأن اللام في (لساحران) داخلة في موضعها على غير ضرورة، وأن تقديره: (نعم هذان لهما ساحران). وحكي عن أبي إسحاق أنه قال: هذا الذي عندي فيه، والله أعلم، وكنت عرضته على عالمنا محمد بن يزيد، وعلى إسماعيل بن إسحاق؛ فقبلاه، وذكرا أنه أجود ما سمعاه. واعلم أن هذا الذي رواه أبو إسحاق في هذه المسألة مدخول غير صحيح، وأنا أذكره لتقف منه على ما في قوله. ووجه الخطأ فيه أن "هما" المحذوفة التي قدرها مرفوعة بالابتداء لم تحذف إلا بعد العلم بها والمعرفة بموضعها، وكذلك كل محذوف لا يحذف إلا مع العلم به، ولولا ذلك لكان في حذفه مع الجهل بمكانه ضرب من تكليف علم الغيب للمخاطب، وإذا كان معروفًا؛ فقد استغنى بمعرفته عن تأكيده باللام؛ ألا ترى أنه يقبح أن تأتي بالمؤكد وتترك المؤكد فلا تأتي به)[7].

ويبدو من حجم هذه المشكلة بين النحويين والقرّاء دَفَعَتْ عاصماً من خلال رواية حفص إلى مسايرة قواعد النحويين فجاءت قراءته بالتخفيف على غير الأصل. يقول ابن الحاجب: (وهي مشكلة، وأظهرها أنْ يقال: إنَّ (هذان) مبنى لأنه من أسماء الإشارة، فجاء في الرفع والنصب والجر على حال واحدة، وهي لغة واضحة. ومما يقويها أن اختلاف الصيغ في اللغة الأخرى ليست إعراباً في التحقيق لوجود علة البناء من غير معارض، لأن العلة في بناء هذا وهؤلاء كونها اسم إشارة، وهذا كذلك)[8].

4. (من) و(ما) الموصولتان: ومن صور التباين في قواعد النحويين والنص القرآني ان النحويين يجمعون على أنّ (من) تدخل للعاقل، و(ما) لغير العاقل بالمطلق[9]، لكن رأيهم تبدد في النص القرآني ليجيزوا دخولهما لغير ما ذكر على قلة. فـ(مَنْ) للعاقِل، وتُستَعمل لغيرِ العاقل في حالتين: الأولى: أن يُنزَّلَ منزلةَ العاقِل، نحو: (وَمَنْ أَضلُّ مِمَّن يَدْعُو مِنْ دونِ الله مَن لا يَسْتَجِيبُ لَهُ إلى يَوْمِ القِيامَةِ)[10].الثانية: أن يقترِنَ العاقِلُ وغيرُ العاقِلِ في السِّياقِ، نحو: (وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشي على أرْبَعٍ)[1].

---

(1) طه/63، قرأها نافع، وابن عامر والكوفيون بالتشديد إلا حفصاً. ينظر: شرح الشواهد: 91/1.
(2) الجمل في النحو: 157/1.
(3) الانصاف في مسائل الخلاف: 31/1، شرح الكافية الشافية: 188.
(4) المقتضب: 364/2.
(5) الجمل في النحو: 59/1، شرح المفصل: 27/1.
(6) الجنى الداني في حروف المعاني: 398.
(7) سر صناعة الاعراب:58/2.
(8) أمالي ابن الحاجب:84/1.
(9) شرح التصريح:94/1، النحو الواضح:61.
(10) الاحقاف/5.

(ما) لغيرِ العاقِلِ غالباً، وتُسْتَخْدَمُ للعاقِلِ أحياناً، نحو: (لما خَلَقْتُ بيَدَيَّ)[2]، (ولا أَنْتُمْ عابِدونَ مـا أَعْبُدُ) [3])[4]. وحمل السيوطي هذا الوقوع بالنادر[5]. لكنه لا ينكر وجوده فكان على النحويين عدم التقييد فيما دخلت عليه (من، وما) لكن القريحة العربية منعتهم إلا ما أثبته النص القرآني، فراحوا ينقرون ما يشبهه أو يجانسه من أقوال الفصحاء.

5.جواز توكيد الفعل المضارع:

يؤكد الفعل المضارع بنون التوكيد في ثلاثة أحوال[6]: الأول: أنْ يكونَ واجباً إذا وقع الفعل المضارع جواباً لقسم مقترن باللام من دون فصل في جملة مثبة غير منفية دالة على الاستقبال، من نحو قوله تعالى (وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ بَعْدَ أَنْ تُوَلُّوا مُدْبِرِينَ)[7]. الثاني: أنْ يكون ممتنعاً، وذلك إذا اختل شرطٌ من شروط الوجوب كقوله تعالى (وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى) [8]، لأنه فُصِل بين اللام والفعل. الثالث: جواز الأمرين، فإنْ شئت أكدتْ وإنْ شئت فلا، وذلك في موضوعين:

أ. اذا وقع الفعل بعد إنْ الشرطية المدغمة بـ(ما) من نحو قولنا: إمَّا تفعلنَّ الخير تنلْ خيراً، ولك عدم التوكيد.

ب. اذا وقع الفعل المضارع بعد أداة من أدوات الطلب، من نحو قولنا: أتبحثنّ في الدرس، وان شئت تقول: أ تبحثُ. ومنه قوله تعالى (وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا) [9]، وإنْ شئت فلا تأكيد، فتعرب ذلك من الجواز بدل البناء إذا اتصلتْ النون اتصالاً مباشراً مع الفعل المضارع.

هذه قواعد النحويين في توكيد الفعل المضارع، إلا أنَّ ما تنتاب إليه النصوص القرآنية من الالتزام بصورة واحدة في الفعل المضارع المسبوق بـ(إمَّا)، الذي يقتضي الجواز في التوكيد عند النحويين، نلحظ أنَّ جميع النصوص الواردة جاءتْ مؤكدة بنون التوكيد، من ذلك (إِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا) [10]، (فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ فَإِنَّا مِنْهُمْ مُنْتَقِمُونَ) [11]، (إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ)[12]،(وَإِمَّا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ)[13]، وهو ما دفع ابن هشام للقول: إنَّ التوكيد بعد (إمَّا) قريب من الواجب[14]. وهو غير كلام سيبويه حين قال: (وإنْ شئت لم تقحم النون)[15]، وقد ذهب المبرد مذهب سيبويه[16]، وإنَّ ما نسبه أبو حيان الأندلسي من وجوب التوكيد عند المبرد[17] غير

---

(1) النور/45.
(2) ص/75.
(3) الكافرون/3.
(4) المنهاج المختصر في علمي النحو والصرف: 61/1.
(5) همع الهوامع: 351/1.
(6) الكتاب: 152/2، الصرف الواضح:79-81. .
(7) الانبياء/57.
(8) الضحى/5.
(9) الكهف/23.
(10) مريم/26.
(11) الزخرف/41.
(12) الإسراء/23.
(13) الأعراف/200.
(14) أوضح المسالك: 96/4.
(15) الكتاب: 152/2.
(16) المقتضب: 13/3.
(17) البحر المحيط: 477/7.

صحيح[1]. قال محمد عبد الخالق عضيمة: (وقع المضارع بعد (إنْ) الشرطية المدغمة في (ما) الزائدة في عشرين موضعاً في القرآن الكريم، وكان مؤكداً بالنون الشديدة في جميع المواقع)[2].

هذا غيض من فيض مما لا طائل لتعقبه، والغريب أنَّ بعض النحويين المتأخرين يرون فتح قواعد جديدة في النحو العربي لما أثبتوه من نصوص قرآنية لا نجد لها صدى في قواعد العرب، وقد سمَّاه د. خليل بنيان (ما منعه النحويون وهو وارد في القران). ولنا أن نقف على بعض ما طرحه من نحو (من) الجارة التي لا تزاد في المثبت (الايجاب)، فقد تبنى البصريون هذا الرأي مشددين زيادتها في أمرين: الأول: إذا سبقها نفي أو شبه نفي كالاستفهام، والثاني: دخولها على النكرات[3]. وهذا الأصل المعتمد عند البصريين باستثناء الاخفش (ت-215هـ) الذي قارب كثيراً من الكوفيين قائلا: (ما رأيت مِنْ أَحَدٍ. تريد: (ما رأيتُ أحَداً) و(هلْ جاءك مِنْ رَجُلٍ) تريد هل جاءك رَجُلٌ. فان قلت: (انما يكون هذا في النفي والاستفهام)، فقد جاء في غير ذلك، قال (يُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ)[4] فهذا ليس باستفهام ولا نفي) [5]. يقول د. خليل بنيان: (وهو مذهب الكوفيين ايضاً، بيد أنه يعزى إلى الأخفش وحده في كثير من كتب النحو لا سيما ما اتجه منها إلى إعراب القرآن، وفي كتب التفسير. ومما يؤيد زيادتها في الإيجاب على نحو قاطع لا سبيل إلى رده، أو دفعه بالتأويل، قوله تعالى (جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا)[6]، وقوله (جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا) [7]، فالظاهر البَيّن أن (لؤلؤاً) في الآيتين معطوف على محل أساور المجرور بمن الزائدة)[8].

هذه المواضع تحفظ القرآن من خطأ النحويين وتحفظ للنحوين الخطأ بعدم أخذهم من القرآن إذا ما اعتمدنا رؤية الفصل بين كلا النَّحْوَيْن. ولعل ذلك سيكون منصباً في قوله تعالى(إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ)[9]. فـ(صابئون) معطوفة على محل اسم إنّ (الابتداء) قبل أن يستكمل الخبر، وهذا مرفوض عند البصريين[10]. فلا يجوز عندهم هذا العطف (لانك لو قلت: انك وزيد قائمان، وجب أنْ يكون مرفوعاً بالابتداء، ووجب أن يكون عاملاً في خبر زيد، وتكون أن عاملة في خبر الكاف وقد اجتمعا معاً، وذلك لا يجوز)[11]. قال سيبويه: (أما قوله عز وجل (والصابئون) فعلى التقديم والتأخير كانه ابتدأ على قوله والصابئون بعد ما مضى الخبر)[12]. وتقدير الآية: ان الذين امنوا والذين هادوا والنصارى من امن بالله واليوم الاخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم ولاهم يحزنون، والصابئون كذلك[13].

فالسياق اللغوي يرفض ذلك وما تقبله الكوفيون من هذا العطف ما هو إلا تبرير لرفع (صابئون) من دون تأويل وهو ما أراد توظيفه د. خليل بنيان من الحكم بالعطف من خلال الآية، ولو تمعنا قليلاً في السياق القرآني نفسه حين قابل بين السورتين:

---

(1) دراسات في أسلوب القران الكريم: 395/3.
(2)دراسات في أسلوب القران الكريم: 395/3.
(3) الكتاب:2/ 317،315، التعليقة على كتاب سيبويه: 67/1، الجنى الداني: 317.
(4) البقرة/271.
(5) معاني القران: 75/1.
(6) الأنبياء/ 23.
(7) فاطر/33.
(8) النحويون والقرآن: 18.
(9) المائدة/69.
(10)الإنصاف في مسائل الخلاف: 151/1.
(11) أسرار العربية: 134.
(12) الكتاب:155/2.
(13) تفسير الرازي: 402/12، النحويون والقران: 85.

- قوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ) [1].

- قوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) [2].

نجد مما لا يقبل الشك أنَّ القراءة الأولى والصحيحة(والصابئين) لا (الصابئون) ليرتفع الخلاف بين البصريين والكوفيين، ولينسجم مع سياق القرآن ونظامه في كل القران من دون تبرير أو تأويل، فضلا عن قراءة بعض شيوخ الإقراء بالنصب، قال الرازي: (ظَاهِرُ الْإِعْرَابِ يَقْتَضِي أَنْ يُقَالَ: وَالصَّابِئِينَ، وَهَكَذَا قَرَأَ أُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ وَابْنُ مَسْعُودٍ وَابْنُ كَثِيرٍ، وَلِلنَّحْوِيِّينَ فِي عِلَّةِ الْقِرَاءَةِ الْمَشْهُورَةِ وُجُوهٌ: الْأَوَّلُ: وَهُوَ مَذْهَبُ الْخَلِيلِ وَسِيبَوَيْهِ ارْتَفَعَ الصَّابِئُونَ بِالِابْتِدَاءِ عَلَى نِيَّةِ التَّأْخِيرِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ، وَالصَّابِئُونَ كَذَلِكَ... الْوَجْهُ الثَّانِي: وَهُوَ قَوْلُ الْفَرَّاءِ أن كلمة (إن) ضعيفة في العمل هاهنا، وَبَيَانُهُ مِنْ وُجُوهٍ: الْأَوَّلُ: أَنَّ كَلِمَةَ (إِنَّ) إِنَّمَا تَعْمَلُ لِكَوْنِهَا مُشَابِهَةً لِلْفِعْلِ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْمُشَابَهَةَ بَيْنَ الْفِعْلِ وَبَيْنَ الْحَرْفِ ضَعِيفَةٌ. الثَّانِي: أَنَّهَا وَإِنْ كَانَتْ تَعْمَلُ لَكِنْ إِنَّمَا تَعْمَلُ فِي الِاسْمِ فَقَطْ، أَمَّا الْخَبَرُ فَإِنَّهُ بَقِيَ مَرْفُوعًا بِكَوْنِهِ خَبَرَ الْمُبْتَدَأِ، وَلَيْسَ لِهَذَا الْحَرْفِ فِي رَفْعِ الْخَبَرِ تَأْثِيرٌ، وَهَذَا مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ) [3].

هذه نماذج من تأثير القراءات على كلام العرب، ومحاولة تحريف نظامه الذي تكلمه العرب على السليقة ومن دون تكلف، وبمجرد السماع على المشهور من القراءات لا يراعى القران كله ونظامه ليتحقق صحة المقروء إنَّما تكلفنا بنسج قواعد او نبرر ما يقوله القراء!!!. وهو أمر ليس بالجديد من كتاب المصحف ولنا في الاسم المعطوف (والمقيمين) في قوله تعالى (لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا)[4]. صورة أخرى من النصب والعاطف وتتابع المعطوفات في الرفع، قال ابن عاشور: (وَرُوِيَ عَنْ عَائِشَةَ وَأَبَانٍ بْنِ عُثْمَانَ أَنَّ نَصْبَ الْمُقِيمِينَ خَطَأٌ، مِنْ كَاتِبِ الْمُصْحَفِ وَقَدْ عَدَّتْ مِنَ الْخَطَأِ هَذِهِ الْآيَةَ) [5].

هذه الموطن تجعلنا أمام موقف من قراءة حفص وعاصم، والسؤال هل التزم قراء المصحف في روايتهم ، اترك للقارئ الكريم تتبع المواضع الاتية:

1. في مصحفنا نجد قراءة ابن عامر عند (قوله عزَّ وجلَّ: (وَمَنْ يَرتَدِدْ مِنكُمْ عنْ دِينه فيمُتْ وهو كَافِرٌ)[6]. يرتدد جزم بالشرط، والتضعيف يظهر مع الجزم، لسكون الحرف الثاني -وهو أكثر في اللغة - وقرئَ: (يَا أيَهَا الذين امنوا من يَرتَدَّ)[7] بالإدغام والفتح، وهي قراءَة الناسِ إلا أهلَ المدينة فإن في مصحفهم مَن يرتدد وكلاهما صواب، والذي في سورة البقرة لا يجوز فيه إلا من يرتَدِدْ لإطباق أهل الأمصار على إظهار التضعيف وكذلك هو في مَصَاحفهم، والقراءَة سنَة لا تُخَالف، إذا

(1) البقرة/62.
(2) الحج/17.
(3) تفسير الرازي: 402/12، وينظر: لباب التأويل في معاني التنزيل: 64/2.
(4) النساء/162.
(5) تحرير التنوير: 29/6.
(6) البقرة/217.
(7) المائدة/54.

كان في كل المصحف الحرف على صورة لم تجز القراءَة بغيره. ويجوز أن تقولَ من يرتدِّ منكم فتكسر لالتقاءِ السَّاكنين إلا أن الفتح أجود) [1].

فيلحظ من نص الزجاج مدى اتباعه لقراءة المصحف حتى لو كان على حساب الأصل اللغوي، فهو يرى أنَّ (القراءَة سنَة لا تُخَالف، إذا كان في كل المصحف الحرف على صورة لم تجز القراءَة بغيره) مع أنَّ أصل مصحف الأمصار وغيره من المصاحف إنما هو مصحف عثمان، وقد اختلفوا فيه حتى صار السبعة.

كما إنَّ قوله (الأكثر في اللغة) لا يمنع من جواز الإدغام. لذا لم يصمد الأشهر أمام هذا الفعل في سورة المائدة فقرئ (يرتدَّ) بالإدغام والفتح. ولا حجة لمن جزم وضعف إلا قولهم: (إِجْمَاع الْجَمِيع فِي سُورَة الْبَقَرَة (وَمن يرتدد مِنْكُم عَن دينه فيمت) بدالين)[2]. مع عدم الامتناع من الإدغام في غير هذه السورة أو في كلام الناس. لذا تعاملوا مع الفعل في ضوء ما رسمت في مصاحف أهل المدينة، والشام هكذا (يرتدد) بدالين تماشياً مع قراءتهم. ورسمت في بقية المصاحف هكذا (يرتد) بدال واحدة [3].

قال ابن الجزري: (وَاتَّفَقُوا عَلَى حَرْفِ الْبَقَرَةِ، وَهُوَ (وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ) أَنَّهُ بِدَالَيْنِ لِإِجْمَاعِ الْمَصَاحِفِ عَلَيْهِ كَذَلِكَ، وَلِأَنَّ طُولَ سُورَةِ الْبَقَرَةِ يَقْتَضِي الْإِطْنَابَ وَزِيَادَةَ الْحَرْفِ مِنْ ذَلِكَ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى (وَمَنْ يُشَاقِقِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ)[4]، فِي الْأَنْفَالِ كَيْفَ أُجْمِعَ عَلَى فَكِّ إِدْغَامِهِ، وَقَوْلِهِ: (وَمَنْ يُشَاقِّ اللَّهَ)[5] فِي الْحَشْرِ كَيْفَ أُجْمِعَ عَلَى إِدْغَامِهِ، وَذَلِكَ لِتَقَارُبِ الْمَقَامَيْنِ مِنَ الْإِطْنَابِ وَالْإِيجَازِ) [6].

هذا القول لا يدعمه منطق لغوي فصيح أو دليل بلاغي صريح . فالفعل (يرتدُّ) قرئ عند نافع (مقرئ المدينة) وابن عامر (مقرئ الشام) بالجزم وتضعيف الدال (يرتددْ)، وقرأ الباقون (يرتدَّ)[7].

قال أبو منصور: (من أظهر الدالين فَلِسُكون الدال الثانية في موضع الجزم، ومن قرأ (يَرْتَدَّ) بالنصب فلان المضاعف إذا أدغم في موضع الجزم أعطِيَ أخَف الحركات وهو النصب)[8]. فالأجود الإدغام ولولا الإجماع بتواتر التضعيف لجاز فيها ما جاز لغيرها، ولا صحة للقول: إنَّ الإدغام هو لهجة تميم والاظهار هو لهجة الحجاز كما زعمه بعضهم[9]. ولا يصح أيضاً ما أجازه النحاس (يرتدِّ) بالكسر لعدم ثبوت ذلك في اللغة وحتى الإقراء، إذ لا يتحقق التقاء الساكنين في (يرتدّ منكم) كي يوجب الكسر، فلا مفاضلة فيها على الفتح ؟!

2. النصب سلوك عاصم في الاظهار أو الاضمار ، ونقل حفص ذلك واختلف أحيانا عن شعبة، نحو:

---

(1) معاني القرآن وإعرابه:29/1.
(2) حجة القراءات:330.
(3) شرح طيبة النشر في القراءات العشر:175/2.
(4) الانفال/13.
(5) الحشر/4.
(6)النشر في القراءات العشر:255/2.
(7) السبعة في القراءات:245، التيسير في القراءات السبع:99.
(8) معاني القراءات:333/1.
(9) حجة القراءات: 230، اتحاف فضلاء البشر:254.

(ليس البرَّ ان تولوا وجوهكم)[1] رواها حفص بالنصب، وهي عند الجميع استثناء حمزة (البرُّ) بالرفع[2]، وروى هبيرة عن حفص رفعها[3]. ووافق الرفع كل من الفراء محتجا بقراءة ابن مسعود[4]. واحتج ابن جني ذلك النص اذا كان بقراءة (بأن تولوا) فقال: (ومن ذلك قراءة أُبي وابن مسعود: "ليس البر بأن تولوا وجوهكم". قال ابن مجاهد: فإذا كان هكذا لم يجز أن يُنْصب البر. قال أبو الفتح: الذي قاله ابن مجاهد هو الظاهر في هذا؛ لكن قد يجوز أن يُنْصب "و" مع الباء، وهو أن تجعل الباء زائدة؛ كقولهم: كفى بالله؛ أي: كفى الله؛ وكقوله تعالى: (وَكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ)[5] أي: كفينا، فكذلك "ليس البر بأن تولوا" بنصب البر كما في قراءة السبعة)[6].

(تكون تجارةً حاضرةً)[7]، رواها عاصم وحدة، والباقون بالرفع[8]، وأجاز رفعها الأخفش[9]، وعدها الطبري شاذة[10].

(قالوا معذرةً)[11]، رواها حفص عن عاصم وحده، والباقون بالرفع ومنهم شعبة عن عاصم [12]. وخالفه من النحويين سيبويه[13]، والفراء[14].

(سواءً العاكف فيه والبار)[15]، قرأها عاصم وحده، والباقون بالرفع[16]، وخالفه من النحويين الفراء[17]، وردها الطبري[18].

(نزَّاعةً للشوى)[19]، قرأها حفص عن عاصم، والباقون بالرفع(نزاعةٌ)[20]. خالفه من النحويين الفراء[21]، والأخفش[22]، والطبري[23].

---

(1) البقرة/ 177.
(2) معاني القراءات: 191/1.
(3) السبعة في القراءات:176.
(4) معاني القران: 103/1 – 104.
(5) الانبياء/ 47.
(6) المحتسب: 177/1.
(7) البقرة/282.
(8) السبعة في القراءات:193.
(9) معاني القران:205/1.
(10) تفسير الطبري:82/6.
(11) الاعراف/164.
(12) معاني القراءات:427/1.
(13) حجة القراءات:200.
(14) معاني القرآن:39/1-40.
(15) الانبياء/25.
(16) السبعة في القراءات:435/1.
(17) معاني القران:221/2- 222.
(18) تفسير الطبري: 486/6
(19) المعارج/16.
(20) السبعة في القراءات:650.
(21) معاني القران:309/1.
(22) معاني القران:549/2.
(23) تفسير الطبري:607/23.

(وامرأته حمالةَ الحطب)[1]، قرأها عاصم والباقون بالرفع[2]، وخالفه النحويون كالطبري حين قال: (قرأ ذلك عامة قرّاء المدينة والكوفة والبصرة: "حَمَّالَةُ الحَطَبِ" بالرفع، غير عبد الله بن أبي إسحاق، فإنه قرأ ذلك نصبا فيما ذكر لنا عنه. واختلف فيه عن عاصم، فحكي عنه الرفع فيها والنصب، وكأن من رفع ذلك جعله من نعت المرأة، وجعل الرفع للمرأة ما تقدم من الخبر، وهو "سَيَصْلَى"، وقد يجوز أن يكون رافعها الصفة، وذلك قوله: (فِي جِيدِهَا) وتكون "حَمَّالَة" نعتا للمرأة. وأما النصب فيه فعلى الذم، وقد يحتمل أن يكون نصبها على القطع من المرأة، لأن المرأة معرفة، وحمالة الحطب نكرة، **والصواب من القراءة في ذلك عندنا: الرفع، لأنه أفصح الكلامين فيه، ولإجماع الحجة من القرّاء عليه)** [3].

3. لم يلتزم عاصم بروايته لابي عبد الرحمن السلمي في قوله تعالى (ثم لَيقطع فلينظر هل يذهبن كيدهن)[4]، وقوله ((ثم لَيقضوا أنفسهم)[5]، بفتح اللام. إذ قرأ ابو عبد الرحمن السلمي بكسرها[6]. لان الكسر اصل في لام الامر تفريقا من لام الابتداء[7].

هذه المواضع تكشف المنهج الذي اعتمده عاصم في قراءته لا من باب التواتر وانما اعتمد على وجوه العربية رغم معارضة النحويين، فضلا عن ذلك انه أخل فيما ادعاه التزامه بقراءة موردیه ابي عبد الرحمن وابن مسعود.

---

(1) المسد/4.
(2) معاني القراءات:171/3.
(3) تفسير الطبري: 678/24.
(4) الحج/15.
(5) الحج/29.
(6) معاني القران(الفراء):131/2، معجم القراءات:107/6.
(7) معاني القراءات: 176/2 -177، الحجة في القراءات السبع: 252.